

المجلس أقر تعديلات البلدية في المداولة الثانية

الفانم: سنحاسب الحكومة إن أخطأت في تطبيق القوانين



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مترئسا جلسة أمس

المؤهل الجامعي على الأعضاء المعينين فقط دون المنتخبين. وبينت المذكرة أن المادة (5) نصت على اختصاص المحكمة الدستورية بالنظر في الطعون الانتخابية في انتخابات بلدية الكويت.

وأضافت المذكرة أن المادة (13) نصت في فقرتها الثانية على أنه في حال قدم عضو المجلس البلدي طلب ترشحه رسميا الى الانتخابات البرلمانية يعتبر مستقبلا حكما من المجلس البلدي وهنا تطبق أحكام إعلان خلو مقعده وفقا للقانون.

ومن جهة أخرى وافق المجلس على طلب رئيس لجنة حماية الاموال العامة البرلمانية بتمديد عمل اللجنة بالتحقيق في الموضوعات المكلفة بها حتى بداية دور الانعقاد المقبل.

تفاصيل المضبطة (ص 03-08)

1962 على أن ينتخب عضو عن كل دائرة من الدوائر العشر المبينة في الجداول التي تصدر بمرسوم. كما نصت المادة ذاتها على قصر اشتراط

البند الأول في المادة الرابعة حيث نصت على أن يتألف المجلس البلدي من عشرة أعضاء ينتخبون وفقا لأحكام القانون رقم 35 لسنة

بلدية الكويت باعتبارها تهدف إلى رسم السياسة العمرانية وإبراز الطابع الحكومي. ووافق المجلس على تعديل

إلى نوع من الشد بين الأعضاء في جلسة اليوم (أمس) وانتهى باعتذار المخطئ وقبول المجلس هذا الاعتذار. وقال إن هذا الموضوع حساس جدا ومن وجهة نظري أنه السبب في تعطيل القانون في جلسات سابقة مشيرا إلى أن المجلس حسم هذا الأمر من خلال التعديل الذي قدمته الحكومة والذي يتيح لها تحديد الدوائر الانتخابية وفق مرسوم ونتمنى أن تنجح الحكومة في معالجة هذا الموضوع الحساس.

كما وافق المجلس على تعديل المادة الثانية بحيث تكون بعد التعديل بلدية الكويت هيئة عامة مستقلة يكون مقرها مدينة الكويت تتكون من المجلس البلدي والجهاز التنفيذي للبلدية وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتخضع لإشراف الوزير.

فيما نصت المادة (3) على رؤية

فيما أرجأ مجلس الأمة في جلسته الخاصة أمس نظر المداولة الثانية لتعديل قانون المناقصات العامة إلى جلسة اليوم وافق على تعديل بعض أحكام القانون رقم 5 لسنة 2005 في شأن بلدية الكويت في المداولة الثانية وأحاله إلى الحكومة حيث جاءت نتيجة التصويت موافقة 30 عضوا وعدم موافقة 16 عضوا وامتناع عضوين. وأكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في تصريح صحفي عقب الجلسة أن قانون البلدية الجديد من شأنه تحقيق التطوير والنقل النوعية في هذه المؤسسة مشددا على أن تطبيقه من مسؤولية الحكومة والتي إن أخطأت أو قصرت فإن من واجب النواب محاسبتها.

وأضاف أن توزيع الدوائر ساهم في تأجيل القانون مرات عدة نظرا لحساسية هذا الموضوع والذي أدى

الخالد: الداخلية لم تقصر في البحث عن الطفل المفقود

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد أن وزارة الداخلية لم تقصر في البحث عن الطفل المفقود عبدالعزيز العازمي. ولفيت الى ان وزارة الداخلية سبقت الجميع في القيام بدورها بالبحث عن الطفل العازمي.

صندوق التنمية: مولنا 800 مشروع بقيمة 17 مليار دولار

قال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية إن إجمالي مشاريع المياه والصرف الصحي التي مولها حول العالم بلغت نحو 100 مشروع بتمويل يزيد على 1.6 مليار دولار أمريكي على مدى خمسة عقود منذ تأسيسه مبينا أنه خلال تلك الفترة قدم الدعم اللازم لتنفيذ نحو 800 مشروع في أكثر من 100 دولة بقيمة إجمالية تقدر بنحو 17 مليار دولار خلال عام 2013.

العمير: لا نتستر على فساد أو ندافع عن مفسدين

زراعية. وأضاف الوزير العمير خلال مداخلة له لدى مناقشة بند كشف الاوراق والرسائل الواردة أننا لا نتستر على فساد أو ندافع عن مفسدين مشيرا إلى أن الهيئة لا تتعامل مع الناس بصفتهم بل وفق القانون لمن

شدد وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د. علي العمير على أن الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية تتعامل مع الجميع بسواسية ووفقا للقانون لمن يتقدم للحصول على حيازة

كشفت نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح عن أن الهيئة العامة للاستثمار تعكف على مراجعة أداء جميع الشركات الحكومية المحلية باعتبارها جهة الاختصاص.

الصالح: نراجع أداء الشركات الحكومية

بعد هذا التغيير. وذكر أن أداء شركة النقل العام الكويتية تحت المراجعة الآن مبينا انه سيتخذ كل ما يلزم من اجراءات من اجل رفع كفاءة اعمالها وخدماتها في قطاع النقل.

واشار الصالح خلال رده على احد النواب في بند الاسئلة خلال جلسة أمس الى تغيير بعض مجالس الادارات التي لم يحالفها التوفيق والنجاح خلال عملها في هذه الشركات مضيفا: إننا بدأنا نشعر بنقلة نوعية في أدائها

جدول الأعمال

- الميزانيات ترفض الحساب الختامي وميزانية الهيئة العامة للصناعة

- مصروفات معهد الأبحاث قفزت من 58.08 مليون دينار إلى 84.3 مليون

- 14 اقتراحا برغبة قدمها 5 نواب

تفاصيل (ص 09-13)

عزى خادم الحرمين والتقى رئيس وزراء البحرين

الأمير استقبل رئيس لجنة المناقصات ورئيس شركة فيفا وعددا من أصحاب المدارس الخاصة



ومستقبلا رئيس لجنة المناقصات



سمو الأمير أقام مأدبة افطار على شرف رئيس الوزراء البحريني

مملكة البحرين الشقيقة والوفد المرافق لسموه وذلك بمناسبة زيارته الأخوية للبلاد. وغادر صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء بمملكة البحرين الشقيقة والوفد المرافق البلاد بعد زيارة أخوية قصيرة.

شؤون الديوان الأميري الشيخ ناصر صباح الأحمد والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد وكبار المسؤولين بالدولة. وأقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد مأدبة افطار على شرف أخيه صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء

التعاون الخليجي من علاقات تاريخية راسخة لتحقيق طموحات وتطلعات شعوبها. وحضر اللقاء رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وكبار الشيوخ ونائب رئيس الحرس الوطني الشيخ مشعل الأحمد وسمو الشيخ ناصر المحمد وسمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء ووزير

وتم خلال اللقاء تبادل الأحاديث الودية الطيبة التي جسدت روح الأخوة بما يعكس عمق العلاقات التاريخية التي تربط قيادة دولة الكويت وشعبها بأخوانهم في مملكة البحرين الشقيقة والعمل على تعزيزها وتطويرها بما يخدم مصالحهما المشتركة في إطار ما يجمع دول مجلس

حضرة صاحب السمو أمير البلاد قد استقبل عصر امس الاول أخاه صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء مملكة البحرين الشقيقة والوفد المرافق لسموه وذلك بحضور سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد حيث قدم لسموه التهاني بمناسبة شهر رمضان المبارك.

استقبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه بقصر السيف صباح امس رئيس لجنة المناقصات المركزية عبدالله العبدالرزاق.

كما استقبل رئيس مجلس ادارة شركة الاتصالات الكويتية (فيفا) د. محمود عبدالرحمن ومسؤولي الشركة واستقبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد أصحاب المدارس الخاصة كلا من محمد السداح ونورة الغانم د. حنان المطوع ومحمد الشعبي وبعث حضرة صاحب السمو أمير البلاد برقية تعزية الى أخيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة عبر فيها عن خالص تعازيه وصادق مواساته بوفاة المغفور لها باذن الله تعالى صاحبة السمو الملكي الاميرة الجوهرة بنت فهد بن عبدالعزيز آل سعود سائلا المولى تعالى ان يتغمدها بواسع رحمته ويسكنها فسيح جناته وان يلهم الاسرة المألقة الكريمة جميل الصبر وحسن العزاء ومن ناحية اخرى كان

ولي العهد استقبل رئيس لجنة المناقصات ومسؤولي شركة فيفا وعددا من حاملي الدكتوراة



سمو ولي العهد مستقبلا مسؤولي شركة فيفا

سموه نسخة من رسالة الدكتوراه بعنوان التعاقد من الباطن في العقود الإدارية دراسة تطبيقية مقارنة.

كما استقبل د. علي غازي المطيري حيث أهدى سموه نسخة من رسالة الدكتوراه بعنوان تقييم جودة الرعاية المقدمة لمرضى السكري النوع الثاني المترددين على عيادات السكري بمراكز الرعاية الصحية الأولية في دولة الكويت.

وقد شكرهم سموه متمنيا ان تكون هذه الرسائل مرجعا فكريا وثقافيا لكل باحث ومفكر متمنيا لهم التوفيق والنجاح في حياتهم العملية والعلمية.

المتزامنة وغير المتزامنة في تنمية الكفايات المهنية لباحثات الخدمة الاجتماعية المدرسية بدولة الكويت)

واستقبل د. ماجد العازمي حيث أهدى سموه نسخة من رسالة الدكتوراه بعنوان يد الأمانة أحكامها وتبعاتها في العقود المالية دراسة فقهية مقارنة في القانون المدني المصري والكويتي.

كما استقبل امام المسجد الكبير د. ماجد العززي حيث أهدى سموه نسخة من رسالة الدكتوراه بعنوان (السياسة الشرعية عند الإمام ابن حزم والظاهرية - دراسة فقهية مع فقهاء عصره) واستقبل سمو ولي العهد د. فيصل المكراد حيث أهدى

استقبل سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله بقصر السيف صباح امس رئيس لجنة المناقصات المركزية عبدالله العبدالرزاق.

واستقبل رئيس مجلس ادارة شركة الاتصالات الكويتية (فيفا) د. محمود عبدالرحمن والرئيس التنفيذي لشركة الاتصالات الكويتية STC د. خالد بيارى والرئيس التنفيذي لشركة الاتصالات السعودية فيفا م. سليمان البدران واستقبل سمو ولي العهد الشيخ د. تهاني السعيد حيث أهدت سموه نسخة من رسالة الدكتوراه بعنوان (أثر اختلاف البرامج التدريبية الإلكترونية

المدولة الثانية للمناقشات العامة على جلسة اليوم

المجلس يوافق على قانون البلدية ويحيله إلى الحكومة



الغانم مترئسا للجلسة وعلى يمينه النائب عدنان عبدالصمد وعلى يساره وزير التجارة والصناعة

وافق مجلس الأمة في جلسته الخاصة أمس على قانون البلدية بعد إجراء عدد من التعديلات على مداولته الأولى وتم إحالة القانون إلى الحكومة بعد إقراره في المدولة الثانية بأغلبية 30 عضوا مقابل رفض 16 عضوا وامتناع نائبين.

ووافق المجلس على تعديل المادة الرابعة من القانون بأن تصدر الجداول الانتخابية للمجلس البلدي بمرسوم وليس بقانون. كما وافق المجلس على تأجيل المدولة الثانية لقانون المناقصات العامة إلى جلسة اليوم. وفيما يلي تفاصيل المضبطة

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة الخاصة أمس الاثنين الموافق 13 يونيو 2016 الساعة الثانية عشرة ظهرا وتلا الأمين العام أسماء الأعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين من دون إذن أو إخطار.

الرئيس: مرزوق الغانم: جلسة اليوم جلسة خاصة استنادا إلى المادة 72 من اللائحة.

الرسائل الواردة

تضمن كشف الأوراق والرسائل رسالة واحدة:

رسالة من رئيس لجنة حماية الاموال العامة يطلب فيها موافقة المجلس الموقر على ان تواصل اللجنة عملها ك لجنة تحقيق في الموضوعات المكلفة بها بعد فض دور الانعقاد الحالي وحتى بداية دور الانعقاد المقبل.

- سلطان اللغيصم: نشكر الأخ وزير الداخلية على جهوده الكثيفة في البحث عن الطفل عبدالعزيز العازمي ونثنى على جهوده الواضحة في خروج الطيران للبحث عليه.

- د. أحمد مطيع: نشكر الأخ وزير

الداخلية على جهوده ونطالب وزير الإعلام بنشر صورته.

- حمدان العازمي: أتمنى من وزير الإعلام نشر صورته للتعرف على الطفل عبدالعزيز العازمي ونشكر جهود وزير الداخلية في البحث عن عبدالعزيز العازمي.

- سيف العازمي: أول شخص أعلم عن هذا الطفل في أول يوم فقده وأشكر وزير الداخلية على جهوده.

- سعود الحريجي: مأساة الطفل شعرنا بها وتألما بها ولا شك في جهود وزير الداخلية ورجاله لكن المسألة تحتاج إلى تكثيف في البحث

وتحتاج فزعة الحكومة كاملة.

- محمد الهدية: نشكر وزارة الداخلية ولدينا عتب عليها لأنها تأخرت في تفاعلها مع الموضوع فالأهالي تفاعلوا أسرع ونتمنى منها تكثيف الجهود حتى نلم الشمل بينه وبين أهله.

- د. يوسف الزلزلة: أي كويتي يفقد لا بد ان جميع الأجهزة تقوم بدورها الرقابي حتى يتم لم الشمل مع أسرته وأتمنى أن يتابع الوزير

التتمة ص 04

اللفيصم: نطالب الداخلية بالتنسيق مع الإعلام لتسهيل عمليات البحث عن الطفل العازمي

مطيع: يجب نشر صور الطفل عبدالعزيز العازمي في جميع وسائل الإعلام

حمدان العازمي: نثني على جهود الداخلية في الاستعانة بالطيران العمودي للبحث عن الطفل المفقود

الغانم: قانون البلدية الجديد يحقق طفرة نوعية في «البلدي»

وأن يكون له أثر إيجابي مباشر وسريع وفوري في تطوير البلدية وفق الاشتباكات في الاختصاصات بين الجهات الحكومية والبلدية التي أصبح يضرب فيها المثل في المركزية والبيروقراطية وتعطل الأعمال مؤكدا أن داخل البلدية شبابا كويتيا مخلصا سيتسنى لهم تحقيق النقلة النوعية المنتظرة.

الوزير المختص فهما المعنيان بتطبيق القانون فما هو أماننا الآن قانون جديد صدر عن مجلس الأمة وتبقى مسألة تطبيقه في يد الحكومة فإن أخطأت أو قصرت في تطبيقه فإن من واجب النواب محاسبتها لكن ليس دوري تفسير القانون نيابة عن الوزير أو حتى اللجنة المختصة. وراى أن مواد القانون الجديد تتضمن تطورا لعمل البلدية وردعا للمخالفين متمنيا أن تطبقه الحكومة بالشكل السليم

سابقة مشيرا إلى أن المجلس حسم هذا الأمر من خلال التعديل الذي قدمته الحكومة والذي يتيح لها تحديد الدوائر الانتخابية وفق مرسوم ونتمنى أن تتحج الحكومة في معالجة هذا الموضوع الحساس. وفيما يتعلق بتطبيق القانون على المخالفين قال الغانم من وجهة نظري الشخصية لا يفترض وجود قانون يعفي المخالفين من العقوبة مضييفا: لا أريد أن أتجاوز الحكومة أو

خلال اجتماعات لجنة المرافق العامة والحلقة النقاشية التي عقدتها اللجنة. وأضاف أن توزيع الدوائر ساهم في تأجيل القانون مرات عدة نظرا لحساسية هذا الموضوع والذي أدى إلى نوع من الشد بين الأعضاء في جلسة أمس وانتهى باعتذار المخطئ وقبول المجلس هذا الاعتذار. وقال إن هذا الموضوع حساس جدا ومن وجهة نظري أنه السبب في تعطيل القانون في جلسات

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن قانون البلدية الجديد من شأنه تحقيق التطوير والنقلة النوعية في هذه المؤسسة مشددا على أن تطبيقه من مسؤولية الحكومة والتي إن أخطأت أو قصرت فإن من واجب النواب محاسبتها. وقال الرئيس الغانم في تصريح صحافي عقب الجلسة إن إنجاز هذا القانون المهم استهلك الكثير من الوقت والجهد لتحقيق طفرة نوعية في البلدية وذلك من

مطالبات نيابية بكشف حقائق الرخص المزورة ومحاسبة المتجاوزين في الحيازات

تثمة المنشور ص03

جهوده في وقف الأشخاص الذين يسبون الى الكويت والمجتمع الكويتي.

- الشيخ محمد الخالد وزير الداخلية: اطمئن الاخوان ان لا عبدالعزيز ولا غير عبدالعزيز يخفي على وزارة الداخلية وهذا واجبنا وصلب واجبنا ونحن لا نتباهى بخدمة اهل الكويت وطلعتنا قبل الاهالي ولن نسمح لأي أحد أن يعبت بوحدتنا الوطنية.

- د. عبدالله الطريجي: قبل أيام قليلة فقدت الكويت ابنا بارا من ابناء الكويت عرف عنه اخلاصه وتفانيه في خدمة الكويت وتصديه لسرقة العصر وهي سرقة الناقلات كانت الضغوط والتهديدات كثيرة عليه وكان رحمه الله يقول لن أشهد زورا وهو عبدالله حمد الرومي اسكنه الله فسبح جناته وألهم أهله وذويه الصبر والسلوان واقترح إطلاق اسمه على شركة الناقلات.

بالنسبة للرسالة فنحن في اللجنة اتفقنا على التنسيق بين الأعضاء لإنهاء الوجود على جدول اعمالنا والرسالة تحتوي على 15 موضوعا فآتمنى من المجلس ان يوافق على منحنا الفرصة لمواصلة العمل أثناء العطلة الصيفية وخاصة ان البعض قد مر عليه 10 سنوات وهذه الرسالة لمن يحاول ان يشكك في عمل المجلس



الشيخ محمد الخالد



د. يوسف الزلزلة

الهدية: لدينا عتب تأخرت في تفاعلها مع قضية الطفل المفقود

وزير الداخلية: لن نسمح لأي من كان العبت بوحدتنا الوطنية

الطريجي: نطالب بإطلاق أسم الراحل الرومي على مبنى ناقلات النفط

التميمي: بعض الوزراء لا يتعاونون مع لجنة حماية المال العام

الزلزلة: المشكلة الأكبر في الإدارات المتعاقبة التي لم تعرف كيف تدبير الأموال المستثمرة

الدويسان: بعض الوزراء يدافعون ومسؤوليهم حتى لو كانوا فاسدين

النظام هم من افشله واعتدوا على المال العام وخالفوا النظم واللوائح وهناك 6 مليارات دينار من قبل شركات قائمة وعليها ان تلتزم بالدفع للحكومة لكل ما فيه تنمية وأقدر الاخ انس الصالح ووزير التجارة ان يصلحوا هذا الوضع. فلا يعقل ان اموال المواطنين ما زالت عند الشركات ونرغب من الشركات ان تمول المشروعات التنموية المشكلة في الإدارات المتعاقبة التي لم تعرف

التثمة ص05

فنريد شفافية اكثر ووضوحا في الوزراء بالنسبة لقضايا المال العام واوصلنا الرسالة نحن كأعضاء اللجنة.

- د. يوسف الزلزلة: بالنسبة لشركة الاوقست فالنظام عالمي ولم يستحدث في الكويت فأميركا وبريطانيا وكندا تطبقه وله فائدة عظيمة لكن عندما طبقناه في الكويت لم نستطع تطبيقه فهو يلزم الشركات التي تدخل في مشاريع الدولة بنسب معينة ان تضع نسبة للتنمية في الكويت المشكلة في الأشخاص الذين وضعوا على

الانعقاد الحالي في مناقشة كثير من القضايا المتعلقة بالمال العام وما تم التوصل اليه من خلال تحقيق اللجنة لا تقل الواحدة عن الأخرى من حيث التعديت على املاك الدولة والمال العام واللجنة جادة في استكمال هذه الامور في بداية دور الانعقاد المقبل. وهي ملفات قد مضى عليها اكثر من 10 سنوات من التناول على المال العام. يوجد وزراء لا يتعاونون مع هذه اللجنة وهذا اعتبره دافعا عن سراق المال العام ولا يساهم في كشف الحقائق وهناك تواطؤ من بعض الوزراء مع سراق المال العام.

وهذه المواضيع هي تناول على المال العام.

أشكر للدكتور علي العمير تعاونه مع اللجنة ولكن حتى تاريخ أمس لم تصل الوثائق والمستندات من هيئة الزراعة الى اللجنة خاصة ان هناك شبهات من مسؤولين في الهيئة ووزارة الداخلية قد سلمت اثباتات تدين بعض المسؤولين داخل الهيئة وتبين انه شريك رسمي في الحيازات وآتمنى تسليم المستندات الى اللجنة.

- عبدالله التميمي: نشكر اعضاء اللجنة على جهدهم خلال دور

الزلزلة: «هذولا عيالي» أصبحت رمزا للوحدة الوطنية

بواسع رحمته ويسكنهم فسيح جناته ويلهم ذويهم الصبر والسلوان وان يلبس جرحى هذا الحادث الاجرامي لباس الصحة والعافية.

وتابع الزلزلة تجدد مطالبتنا للمسؤولين باستمرار اليقظة تجاه هذه الجماعات التكفيرية لتجفيف منابعها المالية والإعلامية والسياسية والعسكرية لحماية المجتمع والضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه العبت بأمن الوطن وتماسك مجتمعه مهما كان انتمائه أو أهدافه.

المجتمع من خلال إحياء مراسيم العزاء الكبيرة في ملحمة وطنية أقيمت في مسجد الدولة الكبير بحضور مختلف أفراد الشعب من قادة ومسؤولين ومواطنين ومقيمين لتقديم واجب العزاء لعوائل الشهداء وذويهم. وأضاف الزلزلة: ها نحن اليوم وبعد عام من استشهداهم وسفك دمهم الطاهر الزكي نجدد لمقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد والشعب الكويتي كافة وذوي الشهداء خاصة العزاء بمصابهم وبفقداهم لإحباطهم داعين الله عز وجل ان يتغمد الشهداء

وتبعاته قيادة وشعبا صاعقا لتلك الجماعات انطلاقا من مبادرة حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه في تواجده الفوري بموقع التفجير الاثم بعد دقائق من وقوعه وما صاحب ذلك من تفاعله العفوي الأبوي الذي ابكى كافة أفراد الشعب والمجتمع وجسد من خلاله اروع صورة تربط علاقة القائد بأبنائه في موقف اشاد به الجميع محليا ودوليا فأضحت كلمته (هذولا عيالي) رمزا للوحدة الوطنية والمحبة والتآلف.

وتابع: وهذا ما عكسه أفراد

عليه السلام لتحقيق أهدافها. وأضاف الزلزلة: هذه العملية الارهابية لم تكن لتكتفي باستهداف المصلين وانما استهدفت في حقيقتها المجتمع الكويتي ككل في محاولة رخيصة لدق اسفين الفتنة وزرع العداوة والبغضاء واشاعة الفوضى وسلب الأمن والامان بين أفراد مجتمعنا بمختلف المجتمعات المحيطة بنا مستطردا: إلا انه وبفضل من الله تعالى كان رد المجتمع الكويتي وتلقيه لهذا المصاب وتفاعله مع كافة احداثه

قال رئيس لجنة الأولويات النائب د. يوسف الزلزلة: تتجدد هذه الأيام ذكرى عظيمة بالغة الحزن والأسى ذكرى استشهد كوكبة من أبنائنا المؤمنين المصلين الساجدين الصائمين الصابرين الذين قضوا حتفهم غدرا وعدوانا إثر استهداف الجماعات التكفيرية لهم في بيت من بيوت الله أن أن يرفع فيها اسمه توحيدا له بالعبودية والتزاما بسنة رسوله الأمين خاتم الأنبياء والمرسلين سيد الاولين والاخرين بعملية ارهابية اجرامية وحشية جبانة استهدفت جامع الامام الصادق

تمديد عمل لجنة المال العام للتحقيق في المواضيع المكلفة بها

تثمة المنشور ص 04

كيف تدير الامور والاموال العامة ما زالت عند هذه الشركات والقيادات المتلاحقة التي كانت مسؤولة عن هذا النظام هم من أفسلوه.

- فيصل الدويسان: فوجئت بكم القضايا المحالة الى لجنة المال العام وبهذا نكون قد أثقلنا عليها وهذا دليل على رقابة المجلس ليست فقط في الاستجوابات بل بأدوات اخرى. ولفت نظر الشركات المزورة في الوزير العمير يقول ان الموضوع ليس في عهدي ولكن ماذا انت ستفعل وانت منتخب ولا تريد لأحد الوزراء ان يتهرب من مسؤوليته وان يكون شوكة في اعين المفسدين. والوزير يقول ليس في عهدي واذا لم يحل الموضوع فما أحلى هذا العهد. نحن بحاجة الى تعاون الوزراء واذا وجد التعاون ما وجدنا مثل هذه القضايا منذ امد بعيد وبعض الوزراء يدافعون عن وزاراتهم ومسؤوليهم حتى لو كانوا فاسدين.

- جمال العمر: مطلب اللجنة مستحق ولكن أتمنى من الحكومة مراقبة التقارير ومثلما حدث في قضية السداو التي تكسب منها البعض سياسيا واطلب من اللجنة مراقبة الاحالة واجراءات الاحالة



مبارك الخرينج متحدثا



جمال العمر

حتى لا يكون مألها الحفظ وهي صفقة مشبوهة كلفت المال العام اكثر من مليارين و300 مليون دينار وارجو ان تتخذ الاجراءات بشكل فني تتعدى منطقة الكويت اسوة بقضية التامينات. هل الذهاب الى النيابة بشكل انتقائي وأين باقي القضايا ولماذا لم تذهب الى النيابة؟ ومتابعة هذه القضايا متابعة التقارير أهم من الاحالة الى النيابة حتى لا تكون ذرا للرماد في العيون. وقضية الديزل كان هناك مستفيدون

ونسبة التزويد للمحطات في الديزل كبيرة اثناء الدعم وبعد رفع الدعم اختلفت هذه الكميات ولذلك من السهل على اللجنة معرفة من هم المستفيدون الحقيقيون خلال هذه الفترة. وبالنسبة لنظام الاوفست به مليارات الدولارات ولم نستفد منه شيئا.

- مبارك الخرينج: ما ذكره د. عبدالله الطرجي كلام خطير ويعبر عن استهتار خطير في هيئة الزراعة واستغرب من سكوت وزير الاشغال

ونعرف اخلاقه فهو لا يمكن ان يقبل هذه التجاوزات ونتمنى ان نسمع منه ردا شافيا وافيا وكلامه انه ليس في عهده كلام غير صحيح واتمنى منه ان يصحح الاخطاء ويقف الان ويرد على استفسارات النواب لأن هذه الهيئة كثر فيها اللغط والاختفاء وأتمنى من الوزير ان نسمع منه ردا حتى نعرف ما اجراءاته.

- خليل عبدالله: طلب اللجنة بالتمديد مستحق لأن الملفات وحجمها كبير المادة 114 من

الدستور يقول إنه يحق للمجلس أن يؤلف لجان تحقيق أو يندب من يرى لأي جهة ويجب على الوزراء تقديم المستندات المطلوبة منه. بعض الموظفين تطلب منهم مستندات ويحاولون للتقاعد ولم يأتوا بالمستندات وهناك مسؤولون يكذبون داخل اللجنة. فكيف نتعامل مع هكذا مسؤولين؟ وقضية دستورية

التثمة ص 06

الخميس: نتمنى لمقترح تعديل قانون المحاكمات أن يرى النور قريبا

أكد النائب علي الخميس أن اللجنة التشريعية وافقت على المقترح الذي تقدمت به حول تعديل قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية رقم 17 لسنة 1960.

وقال الخميس إنه تقدم بتعديل المادة الثامنة والتسعين في فقرتها الثانية من قانون الإجراءات لتكون على نحو يعطي المتهم ضمانات لكي يحصل على محاكمة عادلة ضمن إجراءات منضبطة مع صحيح الدستور الذي أكد أن المتهم بريء حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية تؤمن له الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع ويحظر فيها ايذاء المتهم جسمانيا أو معنويا.

وأضاف: ولما كان دور المحامي يعتبر من أهم أعمدة تحقيق العدالة الناجزة فقد أعطى التعديل على القانون حقا للمتهم أن يرفض الكلام أو يطلب تأجيل الاستجواب أثناء لحين حضور محاميه وإن لم يصطحب معه محاميا نذب له محام كما يتضمن التعديل عدم جواز تحليف المتهم اليمين أو استعمال وسائل الاغراء أو الاكراه ضده.

وأردف: وبهذا التعديل نكون بحمدالله قد أعطينا القضاء مزيدا من الضمانات القانونية التي تعينه على تحقيق العدالة المنشودة دون انحراف أو تدخل قد يغير من الحقيقة التي تصل قناعة القاضي ووجدانه النقي.

وبين الخميس أن المتهم الذي يتعرض للاستجواب مهما كانت درايته القانونية يكون تحت الضغط ما يجعله ينطق بأموار ربما يأخذها القضاء على محمل الجد ما يتعين حضور محام معه يحرص على قانونية الإجراءات التي يخضع إليها المتهم ونوعية الاتهام وغيرها من مسائل ستساهم بإذن الله على وضع أساس جديد للعدالة الكويتية التي توافق المبادئ الأساسية لحقوق الانسان والمتفقة مع الثوابت التي رسخها ديننا الاسلامي الحنيف مؤكدا أنه سيتابع هذا المقترح وينسق هو وبقيّة النواب لكي يرى النور في القريب العاجل بإذن الله.



علي الخميس

العمر: متابعة قضايا التعدي على المال العام أهم من إحالتها إلى النيابة حتى لا تكون ذرا للرماد في العيون

الخرينج: نتمنى من الوزير العمير الرد على استفسارات النواب حول الحيازات الزراعية

أبل: يجب تنفيذ توصيات لجنة التحقيق السابقة حول الحيازات الزراعية

العمير: لا نتستر على أي فاسد وليس لدينا ما نخفيه حول الحيازات

المعيوف: قدمت لوزير العدل أكثر من 25 سؤالاً لم تأتي إلا إجابة واحدة

وزير المالية: تغيير مجالس إدارات الشركات العامة غير القادرة على رفع كفاءة عملها

تثمة المنشور ص 05

المعلومات وعندما طلبنا المعلومات في لجنة التحقيق في الحيازات قال لنا العمير إنها معلومات سرية ونحن نقف في الوزير ونعرف انه لن يستخدم هذه السرية كذريعة لإخفاء الحقائق وعلينا كجلس وحكومة ان نستدرك هذا الامر والوزير الذي يحدث عنده تحقيق في وزارته مسؤول عن تنفيذ التوصيات التي تخرج ويجب الاعتدال بها لأنها صادرة عن لجنة تحقيق.

- حمدان العازمي: انا ضد التمديد لأن هناك لجنة تحقيق سابقة وأين توصياتها ولم تنفذ الحكومة توصياتها ما في عندنا إلا قضية الحيازات ولماذا لا نسال اللجنة الحكومية لماذا لا تنفذ توصيات اللجنة؟ نقف في الاخوة اعضاء اللجنة لكن الى متى؟ التوصيات لا تنفذها الحكومة فإلى متى هذه اللجنة؟

- وزير الأشغال د. علي العمير: استمعنا الى ملاحظات النواب بخصوص لجنة التحقيق فالهدف هو مناقشة المواضيع في اللجان وإذا ارادوا مناقشتها في جلسة عامة فلا مانع وليس معنى ذلك تبرة المسؤولين في هيئة الزراعة ولكن ما فائدة اللجنة ان؟ نحن لا نستمر على فساد والبعض يتهم ويغمز ويلمز وارجو الان بالدخول مدير عام الهيئة ويرد على استفسارات النواب. لا نتعامل مع الناس بصفتهم ولكن نتعامل وفق القانون وليس لدينا ما نخفيه وكل الاسماء المطلوبة قدمناها بالكامل ولا نطلق الاسماء على من يطلب الحيازات او على من تخصص له الحيازات ولا عندنا مشكلة في التمديد وسنذهب الى ابعد مدى من اجل الوصول الى الحقيقة وإذا كان احد المواطنين او الشركات اخذت حيازات من دون وجه حق هل نستمر عليه؟ لا أبدا نحن نسير وفق القوانين واللوائح.

- فيصل الدويسان: الوزير يقول قدمنا كل شيء وأنا شاهد على عكس ذلك انا ذهبت الى الامين العام وسألته عن جواب الوزير عن اسئلة لجنة التحقيق السابقة والجواب لم يأتنا ولماذا اخفوا هذه الاسماء ولم اجد نائباً ولا وزيراً لأن الاوامر جاءت بحذف السياسيين من وزراء ونواب إلا واحدا فقط.

- د. خليل عبدالله: محاضر اللجنة واعضاؤها موجودة. متنفذون ونواب سابقون اخذوا حيازات وطلبنا الاسماء واودعتها الاخ الوزير الى الامانة منقوصة



محمد الهدية



فيصل الدويسان

وزير العدل:
أجبنا عن الأسئلة
البرلمانية وفق
الأطر الدستورية
والتأخير لا يدخل
في اختصاصاتنا

الدويسان: الجهاز
المركزي مهمته
الوحيدة هي إضلال
إخواننا البدون

وزير التربية:
لا نستطيع التطرق
لأي قضية منظورة
أمام القضاء

الهدية: تم تقديم
50 تعديلا على
قانون البلدية تم
قبول 22 منها
على 16 مادة

عيسى الكندري:
الحكومة تتمسك
بأن تكون إضافة
المناطق بمرسوم
وليس بقانون

موافقة عامة.
- فيصل الدويسان: فيما يتعلق بالذكري الاولى لتفجير مسجد الامام الصادق وكان للنواب دور كبير ورائع وسنة مرت على هذا الحادث ومجلس الامة والوزراء وتحت ظل حضرة صاحب السمو اثبتنا للعالم اننا لحمة وطنية ونشكر وزير الداخلية.

الاسئلة

انتقل المجلس الى مناقشة بند الاسئلة:
- سؤال النائب د. يوسف الزلزلة لوزير المالية تزويده بالسيرة الذاتية للرئيس التنفيذي لشركة النقل العام الكويتية.

- د. يوسف الزلزلة: نحن نتكلم عن افشل شركة كويتية لما لها من سوء استغلال المواقع الادارية الامر الذي ضيع الاموال على الدولة. اذا لم تكن الشركة مهية بقيادتها للربح والنجاح وسبب سؤالي لوزير المالية حتى أتأكد ان هذه الشهادات ما زالت الحكومة تراها صحيحة ووزير الدولة قال اي شهادة من دون اذن من عمله تعتبر باطلة ولاغية.

وعتبنا على وزير المالية وهذه الشركات الحكومية المفترض تحويلها إلى شركات ربحية.

- أنس الصالح: تحت نظر الجهة المختصة مراجعة جميع الشركات الحكومية وتم تغيير بعض مجالس الإدارات التي لم يحالفها بتطوير مهامها وسوف يتم اخذ ما يلزم لرفع كفاءة الشركات.

- د. يوسف الزلزلة: نتمنى النجاح لهذا العمل.

سؤال النائب ماجد موسى الى وزير الأشغال بتزويده باسم الشركة

اصلا بدوره تجاه 18 رخصة مزورة بعضهم شركاء مع مدير عام وبعضهم مع نواب سابقين ونواب المدير العام واستخرجوا رخصا من التجارة والصناعة وتضارب مصالح منذ فترة ولم يتحرك الوزير. - د. عبدالله الطريجي: الهدف هو التمديد ولكن الآن الموضوع خرج عن السرية والوزير تعهد بتسليم المستندات.

- د. علي العمير: لدينا كل الاجابات لكن ما شرق به وغرب هو خارج عمل اللجنة ولن نرد على كل ما اثير لانه ليس لها علاقة بالكلام الذي يقال.

- محمد طنا: قبل كان التلاعب في هيئة الزراعة اذهب الوفرة او العبدلي ومنهم وزراء ومنهم وزراء سابقون ونواب سابقون.

- محمد الهدية: اللجنة ما كان لها داعي الوزير يتحمل المسؤولية مدير عام الهيئة يتحمل لانه كان نائب مدير الهيئة الوزير لم يقم

في كل مجال وهل هناك تراخيص مزورة ونريد معرفة ماذا فعلت الحكومة في التقرير السابق.

- خلف دميثير: احمل رئاسة المجلس مسؤولية ما يحدث المطلوب من الرسالة التمديد ولكن دخلنا يمينا ويسارا واذا كان مدير الهيئة معينا منذ 4 أو 6 أشهر فقط وليس مسؤولا عن شيء.

- عبدالله التميمي: الشركات مزورة وليس لدينا مستندات حتى نتوصل الى الحقيقة وما المشكلة اذا استمرت اللجنة في عملها الى بداية دور الانعقاد المقبل.

- محمد طنا: قبل كان التلاعب في هيئة الزراعة اذهب الوفرة او العبدلي ومنهم وزراء ومنهم وزراء سابقون ونواب سابقون.

- محمد الهدية: اللجنة ما كان لها داعي الوزير يتحمل المسؤولية مدير عام الهيئة يتحمل لانه كان نائب مدير الهيئة الوزير لم يقم

- د. احمد مطيع: لا نشك في مدى صدق الوزير للحق واذا تم التواطؤ سنرفض ذلك بالنسبة لمدير عام هيئة الزراعة السابق تبين ان اقاربه اخذوا مزارع بطرق غير رسمية نحن نطالب برفض التمديد ومحاسبة المسؤولين.

- حمدان العازمي: هل هناك رخص مزورة وهل هناك رد من وزارة الداخلية بأن هناك 27 رخصة مزورة وهل هناك شخص لديه 9 حيازات بـ 13 ترخيصا؟! وهل هناك قانون او قرار يعطي للحق للبدوان الاميري بتوزيع الاراضي لان كل شيء يقولون الديوان الاميري ولكن كل اللعب بالهيئة.

التمديد هدفه الوصول الى الحقيقة لكن الآن لا توجد فائدة للتمديد.

- جمال العمر: الوزير ورئيس الهيئة الموجود ليس لهما في الموضوع وليس لهما من الامر شيء ونرفض النزج بالديوان الاميري



الكندري في حديث مع عدنان عبدالصمد وفيصل الشايح

الغانم: من حق كل عضو إبداء وجهة نظره من دون المساس بأحد

تتمة المنشور ص 06

التي تعاقبت معها الهيئة العامة للبيئة لتتولى القيام بالإعلان للشركة.

- ماجد موسى: أكتفي بالرد.
- سؤال النائب عبدالله المعيوف لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بإفادته بعد المناقصات التي عرضت على اللجنة من 2014/1/1.
- عبدالله المعيوف: قدمت لوزير العدل أكثر من 25 سؤالاً اتاني اجابة واحدة فلماذا تأخر الوزير في الاجابة فهل الاجابات غير متوفرة؟ ولماذا لا يطلب تمديد المهلة الدستورية؟

وزير العدل يعقوب الصانع: جاوبنا على كل الاسئلة التي نستطيع الاجابة عليها والتأخير لا يدخل في اختصاصاتنا ولكننا جاوبنا وفق الاطر الدستورية.
- عبدالله المعيوف: سألتك أكثر من 25 سؤالاً وجاءتني اجابتان وفق الاطر فآين الاجابات؟
- يعقوب الصانع: نتكلم في اطار لائحة المجلس وآين الاجابة هذه ليست مسؤوليتي ولكننا جاوبنا عليها وارسلناها.

- سؤال النائب فيصل الدويسان لوزير الاوقاف لتزويده بالهدف من البيان الصادر من بيت الزكاة بشأن أعداد الأسر من غير محددى الجنسية.

- فيصل الدويسان: بيت الزكاة كان حريصا على مساعدة فئة غير محددى الجنسية وارادت ايصال رسالة للمسؤولين في الجهاز بأن من يقوم بذلك هو بيت الزكاة فهذا جهد بيت الزكاة وليس احدآ آخر واكتشفنا ان هذه المساعدات تأتي من تلقاه بيت الزكاة فهو الذي يصرف المساعدات وآين ما يسمى بجهاز معالجة اوضاع البدون عن هذه المساعدات؟

اذا وزارة الداخلية صرفت بطاقات مؤقتة ينسبها الجهاز لنفسه. الجهاز لا يعمل شيئاً سوى اذلال اخوتنا البدون. يدنا المملوءة بالحب والخير وبالورد قدمناها يمناً ويسرة وجاءتنا الطعنة من الخلف من صدام حسين وهناك كاتب موجود بيننا يبكي عندما اعدم صدام حسين اريد من الكويت ان تعرف ان الانتصار للبدون واعطاءهم حقوقهم هو انتصار للكويت هناك عنصريون لا يريدون لاحد ان يرفع رأسه مازالوا يريدون من عيال بطنها.

نحن نريد لوجه الكويت ان يكون



د. أحمد مطيع



حمدان العازمي

حمدان العازمي:
الحكومة ستدخل
المجلس بإشكالية
دستورية

الصانع: نرفض أي
اتهام للحكومة
بأنها تؤصل
للقبلية والطائفية

حماد: نقتح إلغاء
المادة الرابعة
من قانون البلدية
وإقراره من دونها

فيصل الكندري:
نطالب بالتصويت
على المداولة
الثانية لقانون
البلدية

مطيع: نحن مع
مقتح الحكومة
لكن بعد اعتماد
الجدول بالمناطق
وفق موقعها
الجغرافي

الهدية: القانون
لا يطبق بأثر رجعي
ولا يسمح للبلدية
قطع التيار إلا
بحكم قضائي

واليوم قدم التعديل مرة اخرى.
- جمال العمر: صوتنا عليه للمداولة الثانية والحكومة تقدمت بالتعديل وسقط وهذا ما جعلتها تعيده للجنة.
- الرئيس مرزوق الغانم: ما تم الاتفاق عليه هو اعادة القانون الى اللجنة.

- سعدون حماد: المادة 4 يتألف المجلس البلدي 10 اعضاء و6 منتخبون وبما ان الموضوع فيه خلاف أقترح الغاء المادة الرابعة ونقر القانون والوضع الحالي به انشاقق من ناحية الدوائر.

- الرئيس مرزوق الغانم: من حق كل عضو سواء النواب او الوزراء ابداء وجهة النظر لكن لا نتهم بعضنا البعض وكل ما فيه اتهام سيثبت من المضبطة.

- فيصل الكندري: طلبنا اعادة التقرير الى اللجنة ومن عنده تعديلات يقدمها للجنة ونرجو التصويت اليوم على المداولة الثانية.

- د. احمد مطيع: نحن مع مقتح الحكومة لكن بعد اعتماد الجدول بالمناطق وفق موقعها الجغرافي ومستقبلا يكون المرسوم من حق الحكومة.

- د. محمد الحويلة: هذا الامر لآحي ولكن وفق الموقع الجغرافي ليس صحيحا فتم اضافة ودمج مدينة صباح الاحمد بالدائرة العاشرة واقرب منطقة لها الوفرة وهي من مناطق التاسعة فهذا الامر غير صحيح.

- حمد الهرشاني: الناس تريد انجازات.
- الرئيس: ترفع الجلسة لمدة ربع ساعة.

البلدية في مدينة الكويت وتعديل الحكومة على المادة الرابعة بند أ بحيث تصدر الدوائر بمرسوم.
- عيسى الكندري وزير البلدية: الحكومة لا توافق على تعديل لجنة المرافق وتمسك بأن تكون اضافة المناطق بمرسوم وليس بقانون.
- حمدان العازمي: الحكومة تؤصل وتميز بين عوائل الكويت والمرسوم أصلا ساقط وسيدخلوننا بإشكالية دستورية الحكومة ترسخ الطبقية والعائلية.

وأحمل الحكومة المسؤولية لأنها هي من تؤصل القبليّة والطائفية.

- يعقوب الصانع: نربأ بالعضو ان يتهم الحكومة وأما الناحية اللائحة فعند الرئاسة.
- الرئيس مرزوق الغانم: ما قدم هو تعديل على المداولة الاولى وما تم هو التصويت على المداولة الاولى سقط التعديل هذا كلام صحيح

البلدية في مدينة الكويت وتعديل الحكومة على المادة الرابعة بند أ بحيث تصدر الدوائر بمرسوم.
- عيسى الكندري وزير البلدية: الحكومة لا توافق على تعديل لجنة المرافق وتمسك بأن تكون اضافة المناطق بمرسوم وليس بقانون.
- حمدان العازمي: الحكومة تؤصل وتميز بين عوائل الكويت والمرسوم أصلا ساقط وسيدخلوننا بإشكالية دستورية الحكومة ترسخ الطبقية والعائلية.

وأحمل الحكومة المسؤولية لأنها هي من تؤصل القبليّة والطائفية.

- يعقوب الصانع: نربأ بالعضو ان يتهم الحكومة وأما الناحية اللائحة فعند الرئاسة.
- الرئيس مرزوق الغانم: ما قدم هو تعديل على المداولة الاولى وما تم هو التصويت على المداولة الاولى سقط التعديل هذا كلام صحيح

البلدية في مدينة الكويت وتعديل الحكومة على المادة الرابعة بند أ بحيث تصدر الدوائر بمرسوم.
- عيسى الكندري وزير البلدية: الحكومة لا توافق على تعديل لجنة المرافق وتمسك بأن تكون اضافة المناطق بمرسوم وليس بقانون.
- حمدان العازمي: الحكومة تؤصل وتميز بين عوائل الكويت والمرسوم أصلا ساقط وسيدخلوننا بإشكالية دستورية الحكومة ترسخ الطبقية والعائلية.

وأحمل الحكومة المسؤولية لأنها هي من تؤصل القبليّة والطائفية.

وازاحوا الثاني ووضعوا العاشر لانه ابنة نائبة المدير العام في هيئة التطبيقي ولم تصلني الاجابة ونريد الاجابة رسمية واريد كشفا تفصيليا من الاول الى العاشر.
- وزير التربية وزير التعليم العالي بدر العيسى: أي قضية موجودة لدى القضاء لا نستطيع التحدث فيها.

- سعدون حماد: انا طلبت كشفا تفصيليا بالنتائج من الاول الى الاخير.

قانون البلدية

- انتقل مجلس الامة إلى مناقشة المداولة الثانية لمشروع بقانون والاقتراحات بقوانين بشأن بلدية الكويت.

- محمد الهدية: هناك 50 تعديلا مقدم وتم قبول 22 تعديلا على 16 مادة والمادة الثانية تنص على مقر

ابيض في المحافل الدولية لم نقدم اجابة واضحة للعالم.
- يعقوب الصانع وزير العدل: الخبر صدر من الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين والعدد 6677 والمبلغ 4 ملايين و295 الفا.

- فيصل الدويسان: البدون الذين يستحقون الجنسية اكثر من الذين زوروا جنسياتهم ولديهم اكثر من جنسية واذا تريدون ان يسمح القانون بتعدد الجنسيات خل نعلنها في مجلس الامة ولا يكون سحب الجنسية حسب الولاء.

- سؤال النائب سعدون حماد لوزير التربية لتزويده بصورة من الاعلان الذي تم على اساسه لقبول التعيينات للماجستير تخصص نظم المعلومات.

- سعدون حماد عندما نزل الاعلان اخذوا ابن نائبة المدير العام وترتيبه العاشر.



جاناب من الجلسة أمس

التتمة ص 08

المؤهل الجامعي شرط للعضو المعين في المجلس البلدي

قانون البلدية

م	الاسم	موافق	غير موافق	ممتنع	م	الاسم	موافق	غير موافق	ممتنع
1	أحمد لاري	✓			33	عبدالله المعيوف	✓		
2	أحمد الجسار	✓			34	عدنان عبدالصمد			
3	أحمد القضيبي	✓			35	عسكر العنزي	✓		
4	أحمد مطيع	✓			36	علي العبيدي	✓		
5	أنس الصالح	✓			37	علي العمير	✓		
6	بدر العيسى	✓			38	علي الخميس	✓		
7	جابر المبارك				39	عودة الرويعي	✓		
8	جمال العمر	✓			40	عيسى الكندري	✓		
9	حمدان العازمي				41	فارس العتيبي	✓		
10	حمد الهرشاني				42	فيصل الدويسان	✓		
11	حمود الحمدان				43	فيصل الشايع	✓		
12	خالد الجراح	✓			44	فيصل الكندري	✓		
13	خلف دميثير				45	كامل العوضي	✓		
14	خليل الصالح				46	ماجد موسى	✓		
15	خليل أبل	✓			47	ماضي الهاجري	✓		
16	راكان النصف	✓			48	مبارك الخرينج	✓		
17	روضان الروضان				49	مبارك الحريص			
18	سعد الخنفور	✓			50	محمد الخالد			
19	سعدون حماد	✓			51	محمد طنا	✓		
20	سعود الحريجي	✓			52	محمد عبدالله	✓		
21	سلطان الشمري	✓			53	محمد الهدية	✓		
22	سلمان الحمود	✓			54	محمد الرشيد	✓		
23	سيف العازمي	✓			55	محمد الجبري	✓		
24	صالح عاشور				56	محمد الحويلة	✓		
25	صباح الخالد	✓			57	مرزوق الغانم	✓		
26	طلال السهلي	✓			58	منصور الظفيري			
27	عادل الخرافي	✓			59	هند الصبيح			
28	عبد الحميد دشتي	✓			60	ياسر أبل	✓		
29	عبدالرحمن الجيران				61	يعقوب الصانع	✓		
30	عبدالله التميمي	✓			62	يوسف الزلزلة	✓		
31	عبدالله الطريجي	✓			63	يوسف العلي	✓		
32	عبدالله العدواني	✓				النتيجة	30	16	2



جانب من الجلسة أمس

تتمة المنشور ص 07

- الرئيس مرزوق الغانم: تستؤنف الجلسة والاخ حمدان العازمي اعتذر من النواب والنواب قبلوا الاعتذار ونحن في شهر رمضان وكل لديه وجهة نظر ومن حق كل نائب أن يبدي وجهة نظر وفقا للقانون.
- سيف العازمي: اذا تم الفصل نقص الكلام ونحن صيام والشهر شهر العبادة واتمنى التعاون وعدم التجريح في هذا الشهر.
وشكرا للاخ الرئيس وأنت حكيم هذا المجلس.
- محمد الهدية: الدوائر حق المجلس واتمنى الا يتنازل عنه النواب والا يعطيه للحكومة.
وجرى التصويت على التعديل الحكومي

38 من 50

وافق على التعديل الحكومي كما وافق المجلس ان يكون المؤهل الجامعي شرطاً لعضوية المجلس البلدي للأعضاء المعينين.
ونص المادة الـ 4: يتألف المجلس البلدي من عشرة أعضاء ينتخبون وفقاً لإحكام القانون رقم 35 لسنة 1962 على أن ينتخب عضو عن كل دائرة من الدوائر العشر المبينة في الجداول التي تصدر بمرسوم ويجوز لمجلس الوزراء بناء على عرض الوزير اضافة اي منطقة جديدة الى احدى الدوائر مع مراعاة موقعها الجغرافي.

2 - سنة أعضاء يعينون بمرسوم خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلان نتائج الانتخابات.

- ماجد موسى: أستغرب تصدير مثل هذه العقوبات على الشعب الكويتي في السكن الخاص من 50 الى 500 وتصل الى 10.000 آلاف دينار ومن يأتي باغذية فاسدة غرامة 100 دينار.

- سعود الحريجي: نحن احرص ما نكون على اصحاب السكن الخاص.

- سعد الخنفور: اي تعديل الذي يقول 50 الى 500 دينار على المواطن؟! - عبدالله المعيوف: اليوم القانون وضع للحد من المخالفين ولا ينبغي ان ادور اعذاراً للمخالفين هل هذا مقبول؟! وما الفائدة من الفائدة اذا لم نطبق على المخالفين ونضع عليهم غرامات فالقانون يطبق على المخالف وليس على من لا يخالف القانون نريد الناس ان تبني بيوتهم وفق النظم واللوائح.

- محمد البراك: هذا القانون لن يطبق على المخالفين القدامى ولكن

سوف يطبق على المخالفين الجدد. - ماجد موسى: البيت كان مخالفا منذ بنائه وتم بيعه 20 مرة فعلى من تقع المخالفة؟

- عيسى الكندري: القانون يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

- سعود الحريجي: الوزير يلتزم بضبط هذه الامور ندري ان المخالفات كانت بتقاعس البلدية.

- الرئيس مرزوق الغانم: هذا الكلام خطير وهذا قانون يطبق على المخالف الجديد والقديم هذا قانون ويمشي.

- جمال العمر: هذا القانون مجرد تطبيقه سوف يكون على الجميع ونفتخر على الوزير أن يقرر زيادة نسبة البناء.

القانون بمجرد إقراره سوف يطبق على الجميع لأن ما عندك آلية تعرف منها المخالفة الجديدة من القديمة واقتراح زيادة نسبة البناء.

- محمد الهدية: القانون لا يطبق بأثر رجعي يعني المخالفات القديمة يطبق عليها القانون القديم وبالنسبة لقطع التيار في الجبراء لا يسمح للبلدية قطع التيار الا بحكم محكمة نهائي.

- عيسى الكندري وزير البلدية: نحن نخالف نعم لكن تطبيق القانون معقود على المحكمة.

- سعدون حماد: المادة 52 واضحة (يلغى القانون رقم 5/2005) اذن القانون واضح.

- يعقوب الصانع وزير العدل: القوانين الجزائية تشمل الغرامات وعدد رجعية القوانين.

- فارس العتيبي: ما في شيء تغير والقانون موجود.

- عبدالله الطريجي: الحين نقدر نقول حق الشعب الكويتي الباني 6 ادوار انتم ما عليكم شيء!

سوف يطبق على المخالفين الجدد.

سوف يطبق على المخالفين الجدد.

لعدم وفاء الحكومة بتعهداتها في دور الانعقاد السابق ومجلس الإدارة لم يتسم بالحيادية والاستقلالية

الميزانيات ترفض الحساب الختامي وميزانية الهيئة العامة للصناعة

قيام مجلس إدارة الهيئة بالعمل على تسوية الملاحظات

تراكم مديونيات 380 ملتفعا من قسائم وأراضي الهيئة

التنظيمي لإدارة المناطق الحرة وأنه لا رقابة مالية عليها من قبل جهاز المراقبين الماليين لعدم وضوح تبعتها الادارية. ويورد ديوان المحاسبة سنويا مأخذه حول ضعف الإجراءات حيال التبعيات على املاك الدولة في المناطق الحرة والتأخر في تحصيل الرسوم من الشركات المنتفعة والتغاضي عن تجاوزات ومخالفات الشركات فيها. ب. استمرار عدم حصر القسائم الصناعية في الدولة:

هناك تهاون وتجاهل حكومي واضح في استمرار عدم حصر القسائم الصناعية وتعلل الهيئة بعدم إجرائها هذا الحصر بأنه عبء اداري كبير ويتطلب منها وجود تنظيم اداري مهمته متابعة هذا الموضوع فقط. ومن غير المقبول ان الهيئة وهي

التتمة ص ص10



جانب من اجتماع سابق للجنة الميزانيات

دينار على نحو تدريجي. الملاحظة الأبرز في الجهة استمرار مشاكل المنطقة الحرة: تدار المنطقة التجارية الحرة من قبل الهيئة العامة للصناعة بقرار من مجلس الوزراء في حين يفترض عدم اختصاصها وتفرغها لإدارة النشاطات الصناعية فقط الأمر الذي أدى الى عدم وجود وحدة تنظيمية معتمدة في هيكلها

القسائم الصناعية من 32 مليون دينار الى 48 مليون دينار بعدما تم رفع القيم الإيجارية للقسائم الصناعية حيث تم رفع ايجار المتر السنوي للقسائم الحرفية والتجارية والخدمية من 2.4 دينار الى ما يراوح بين 7-9 دنانير للمتر المربع. زيادة ايجار القسائم الصناعية من 200 فلس الى ما بين 400 الى

الصناعة 58.199.734 دينارا كويتي فيما قدرت المصروفات 40.856.595 أما الميزانية فقدرت الإيرادات بمبلغ 67.500.000 دينار كويتي فيما قدرت المصروفات بمبلغ 46.073.000 وعليه سيبلغ الاحتياطي العام للهيئة بعد أقرار الحساب الختامي للهيئة الصناعة بسبب عدم وفاء الحكومة بتعهداتها في دور الانعقاد السابق كما ان مجلس ادارة الهيئة لم يتسم بالحيادية والاستقلالية الكافية نتيجة لضارب المصالح. وقالت اللجنة لا تتبع ادارة التدقيق الداخلي اعلى سلطة اشرافية في الهيئة إلا انها فعالة الى حد ما وسجل جهاز المراقبين الماليين 3 ملاحظات على تنفيذ الهيئة العامة للصناعة وتجدر الإشارة الى ان الاستثمارات الممتنع عنها التوقيع او المتحفظ عليها والمعتمد صرفها بالمخالفة المرصودة من قبل المراقب المالي تعرض المسؤول المختص الذي اعتمد الصرف للمساءلة. وسترتفع إيرادات الهيئة من

أنجزت لجنة الميزانيات التقرير الثالث عشر بشأن مشروع القانون باعتماد الحساب الختامي للهيئة العامة للصناعة للسنة المالية 2015/2014.

- تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الجهات المستقلة وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014.

- تقرير تقييم كفاءة وفعالية النظم التشغيلية للهيئة العامة للصناعة الصادر عن ديوان المحاسبة.

- تقارير وحدات الرقابة المالية عما اسفرت عنه الرقابة المسبقة على تنفيذ ميزانيات المؤسسات المستقلة عن النصف الاول من السنة المالية 2016/2015.

- مشروع القانون بربط ميزانية الهيئة العامة للصناعة للسنة المالية 2017/2016.

وقدرت الإيرادات في الحساب الختامي لسنة 2015/2014 لـ 40.856.595 دينار كويتي فيما قدرت المصروفات 46.073.000 دينار كويتي فيما قدرت المصروفات بمبلغ 46.073.000 وعليه سيبلغ الاحتياطي العام للهيئة بعد أقرار الحساب الختامي للهيئة الصناعة بسبب عدم وفاء الحكومة بتعهداتها في دور الانعقاد السابق كما ان مجلس ادارة الهيئة لم يتسم بالحيادية والاستقلالية الكافية نتيجة لضارب المصالح. وقالت اللجنة لا تتبع ادارة التدقيق الداخلي اعلى سلطة اشرافية في الهيئة إلا انها فعالة الى حد ما وسجل جهاز المراقبين الماليين 3 ملاحظات على تنفيذ الهيئة العامة للصناعة وتجدر الإشارة الى ان الاستثمارات الممتنع عنها التوقيع او المتحفظ عليها والمعتمد صرفها بالمخالفة المرصودة من قبل المراقب المالي تعرض المسؤول المختص الذي اعتمد الصرف للمساءلة. وسترتفع إيرادات الهيئة من

14 توصية لهيئة الصناعة

المجالات الداخلة في اختصاصات المعهد تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء وقواعد تنفيذ الميزانية والتنسيق المسبق مع المعهد لتحديد الأبحاث والاستشارات والدراسات التي يقرر المعهد امكانية تنفيذها بواسطته وذلك لضبط وترشيد الاتفاق العامة والمساهمة في ابراز كفاءة العناصر الوطنية للمعهد في المجال البحثي. 13- الاسراع في تنفيذ المشاريع الانشائية للهيئة والتي من شأنها أن توفر القسائم الصناعية مع ضبط تكاليف الإنشاء والاستغلال الأمثل للاحتياطي المشروعات الجديدة للهيئة في تمويل هذه المشاريع. 14- مبادرة الهيئة في اقتراح اي تعديلات تشريعية تعرقل أعمالها ورفعها للوزير المختص لتحقيق المصلحة العامة مع وجود متابعة ادارية لهذه الاقتراحات بشكل دوري.

العامة الوطنية ذات الكفاءة الفنية من خلال التنسيق مع جهات التعليم الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب للعمل على زيادة نسبة العاملين الكويتيين في القطاع الصناعي غير النفطي وسبق أن اوصت اللجنة بذلك. 10- العمل على سد الشواغر الوظيفية لدى الهيئة الخاصة وان تقرير ديوان المحاسبة بشأن تقييم كفاءة وفعالية النظم التشغيلية للهيئة يفيد بأن الهيئة تعاني نقصاً في عدد موظفيها. 6- يجب التنسيق وبوقت كاف مع مطبعة الحكومة بوزارة الاعلان عند رغبة الهيئة في طباعة اي مطبوعات خاصة بها وذلك لضبط وترشيد الاتفاق العامة في هذا المجال. 12- يجب اعطاء الاولوية لمعهد الكويت لأبحاث العلمية لاي أبحاث او استشارات او دراسات ترغب الهيئة في تنفيذها في

لتصويب المآخذ التي تشوبها بما يسهم في تفعيل مجلس ادارتها وفق الأسس العالمية للحكومة السليمة والحد من تضارب المصالح الناتج من تمثيل القطاع الخاص ليكون مجلس الإدارة حيادياً ومستقلاً ومهنيًا في اتخاذ قراراته بما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني ويحقق تطلعات الدولة في التنمية الصناعية والالتزام بالتمثيل القانوني الصحيح لأعضاء مجلس ادارة الهيئة من الجهات الحكومية المنصوص عليها بقانون إنشاء الهيئة وليس من جهات تابعة للوزارات المنتملة والعمل على الغاء المادة رقم 53 من اللائحة التنفيذية للهيئة والتي تجيز لمجلس ادارة الهيئة باتخاذ قرارات تمييزية وسبق او اوصت اللجنة بذلك. 9- العمل على تهيئة المناخ الملائم لجذب المزيد من الايدي

الصناعي في البلاد للنهوض به حتى تحقق اهداف الاقتصاد الوطني. 6- العمل بشكل جدي للقيام بحصر القسائم الصناعية وفق اشتراطات ومتطلبات الجهات الرقابية بما يساهم في التخطيط الاستراتيجي السليم للتنمية الاقتصادية المستدامة وسبق ان اوصت اللجنة بذلك. 7- اتخاذ الهيئة للاجراءات الجادة لتحصيل كافة مستحققاتها المتراكمة من مستأجري القسائم الصناعية او المنتفعين من اراضيها والعمل على حصر المتخلفين عن السداد او لا باول وضبط التجاوزات في القسائم الصناعية والتنسيق مع مجلس ادارة الهيئة بهذا الشأن لتذليل المعوقات التي تواجه الادارة التنفيذية في هذا الجانب. 8- ضرورة اعادة النظر في اللائحة التنفيذية للهيئة

3- العمل على تعزيز كفاءة الأنظمة المحاسبية لدى الهيئة بالتعاون مع جهاز المراقبين الماليين ومعالجة اوجه القصور في نظم الرقابة الداخلية. 4- ضرورة قيام مجلس ادارة الهيئة بدوره الاساسي والعمل على تسوية الملاحظات التي سجلها ديوان المحاسبة والمساهمة في تذليل المعوقات التي تواجه الادارة التنفيذية في حل تلك الملاحظات. 5- التنسيق مع مجلس ادارة الهيئة لاتخاذ الخطوات العملية الجادة بحصر الاعمال والأنشطة غير الصناعة المستندة للهيئة والتي باتت تؤثر على الغرض الذي قامت من اجله الهيئة ورفعها للجهات المختصة ل يتم اسنادها الى الجهات الحكومية صاحبة الاختصاص الفعلي والاصيل بهذه الاعمال والأنشطة وتفرغ الهيئة بشكل تام لتنمية النشاط

1- التعاون مع كافة الجهات الرقابية واتخاذ الخطوات العملية الجادة في تسوية الملاحظات المسجلة على الهيئة في التقارير الرقابية وايجاد آليات أكثر تفاعلية وتواصلية معها بعيداً عن الطرق التقليدية لما له من اثر في تسوية الملاحظات أولاً بأول. 2- التنسيق مع الجهات الرقابية لتصويب المآخذ في ادارة التدقيق الداخلي وتفعيلها تفعيلًا كاملاً لما لها من اثر في الحد من الملاحظات الادارية والمالية والمحاسبية التي قد تقع بها الوحدات التنظيمية أثناء العمل وتداركها قبل وقوعها مع وجوب تعديل تبعتها لأعلى سلطة اشرافية لضمان حياديتها واستقلاليتها وشغلها بالكوادر الوظيفية المناسبة والمؤهلة وتقويتها باللوائح الداخلية بالتنسيق مع الجهات الرقابية بما يضمن سلامة عمليات التدقيق المالي والإداري مستقبلاً.

عدم تعاون «الصناعة» مع اللجنة بما يخص الرد على استفساراتهم المرسلة

تتمة المنشور ص 09

باتت تؤثر على الغرض الذي من أجله قد أنشئت.

إضافة الى كل ما ورد هذا التقرير بشكل مفصل انتهت اللجنة الى الآتي:

أولاً: قرار اللجنة بشأن الحساب الختامي للسنة المالية 2014/2015 بعد المناقشة وتبادل الآراء واستناداً الى القانون رقم 3 لسنة 2003 في شأن اجراءات اصدار بعض الميزانيات الملحقه والمستقلة وحساباتها الختامية والقانون المعدل له رقم 8 لسنة 2015 انتهت اللجنة بإجماع آراء اعضائها الحاضرين الى فصل البيانات المالية للهيئة العامة للصناعة وعدم الموافقة عليها وفيما يلي البيانات المالية:

أولاً: اجمالي الإيرادات:

بلغت الإيرادات الإجمالية مبلغ 58.199 734/171 دك ثمانية وخمسين مليوناً ومائة وتسعة وتسعين ألفاً وسبعمائة وأربعة وثلاثين ديناراً ومائة وواحد وسبعين فلساً فقط لا غير.

ثانياً: اجمالي المصروفات:

بلغت المصروفات الإجمالية مبلغ 28.393 594/781 دك اربعين مليوناً وثمانمائة وستة وخمسين ألفاً واربعه وتسعين ديناراً وسبعمائة وواحد وثمانين فلساً فقط لا غير. موزعة حسب الابواب على النحو الآتي:

الباب الاول: المرتبات:

بلغت مصروفات هذا الباب مبلغ 28.393 745/097 ثمانية وعشرين مليوناً وثلاثمائة وثلاثة وتسعين ألفاً وسبعمائة وخمسة واربعين ديناراً وسبعة وتسعين فلساً فقط لا غير.

تعزيز كفاءة الأنظمة المحاسبية لدى الهيئة بالتعاون مع جهاز المراقبين الماليين

مشروعات الهيئة العامة للصناعة - بينت المذكرة الإيضاحية للمشروع بقانون بشأن اعتماد الحسابات الختامية لبعض المؤسسات المستقلة للسنة المالية 2015/2014 أسباب الزيادة في الإيرادات والوفر في المصروفات. - أهم الملاحظات التي أسفر عنها فحص ومراجعة ديوان المحاسبة لبيانات الحساب الختامي والبيانات المالية للهيئة عن السنة المالية 2015/2014:

أظهر الحساب الختامي قصورا شديدا في تنفيذ خطة السنة الخامسة من مشاريع الخطة الإنمائية للسنة المالية 2015/2014 حيث بلغت قيمة ما تم انجازه 2.140.826 دينارا كويتيا من المعتمد البالغ 41.730.000 دينار وبنسبة 5 % فقط وتجدر الإشارة الى ان معظم المشاريع لم يتم صرف اي مبالغ عليها بسبب معوقات ادارية وعدم قدرة الهيئة على تمويل مشاريعها الإنمائية.

- ضعف الاجراءات المتخذة من قبل الهيئة حيال التعديلات على أملاك الدولة في المنطقة التجارية الحرة.

- تساهل الهيئة مع الشركة في البند 8 الخاص بمقابل الانتفاع حيث انها وضعت عقوبة فسخ العقد اذا تأخرت الشركة في سداد اي دفعة من دفعات فترة العقد الجديد ولم تضع نفس العقوبة للمبالغ المتراكمة منذ سنة 2006 والتي تجاوزت قيمتها 9 ملايين دينار كويتي مما أدى الى تقاعس الشركة وتأخرها عن سداد دفعتين ربع سنوية بقيمة 634.025 ديناراً كويتياً دون اتخاذ اي اجراء تجاه تلك الشركة.

- لم تقم الهيئة بتحميل وتحصيل مصاريف توفير الطاقة الكهربائية وايصال واستهلاك الكهرباء والمياه وخطوط الصرف الصحي والهاتف وفقا للتعرفه المنصوص عليها في لائحة وزارة التجارة والصناعة الخاصة باسعار استغلال المرافق والخدمات في المنطقة التجارية الحرة منذ تسلمها ادارة المنطقة في 2006/12/18.

- تقاعس الهيئة عن مطالبة الشركة بسداد قيمة التأمين النقدي بما يعادل مقابل الانتفاع لمدة 3 اسهر والبالغ 317.012 ديناراً كويتياً بالمخالفة للبند 7 من المادة رقم 7 من ملحق العقد المبرم مع الشركة.

قدرت مصروفات هذا الباب بمبلغ 13.780.000 ثلاثة عشر مليوناً وسبعمائة وثمانين الف دينار فقط لا غير.

ثالثاً: نتائج الأعمال

يضاف صافي الربح الناتج من زيادة الإيرادات عن المصروفات وقدره 21.427.000 واحد وعشرين مليوناً واربعمائة وسبعة وعشرين الف دينار فقط لا غير الى الاحتياطي العام للهيئة العامة للصناعة.

ملاحظات ديوان المحاسبة - بلغت الزيادة في الإيرادات الفعلية 11.699.734 ديناراً كويتياً وبنسبة 25.2 % من الإيرادات التقديرية. - بلغ الوفر في المصروفات الفعلية 1.959.405 دنانير كويتية وبنسبة 4.6 % من المصروفات التقديرية.

- بلغت نتيجة اعمال الهيئة الفعلية 17.343.139 ديناراً كويتياً بزيادة قدرها 13.659.139 ديناراً كويتياً عن نتيجة الاعمال التقديرية بنسبة 370.8 % نتيجة الزيادة في الإيرادات والوفر في المصروفات وتحول بالكامل إلى احتياطي



ميرانية هيئة الصناعة تنتظر بت المجلس فيها

- تقوم الهيئة بالرد كتابيا على ما اتخذ من اجراءات في تنفيذ توصيات اللجنة مع بداية دور الانعقاد القادم وفقا للنموذج المرفق في التقرير وارساله للجنة الميزانيات والحساب الختامي وفيما يلي تقديرات الميزانية بعد التعديل للسنة المالية 2016/2017.

أولاً: إجمالي الإيرادات

قدرت الإيرادات الإجمالية بمبلغ 67.500.000 د. ك سبعة وستين مليوناً وخمسمائة الف دينار فقط لا غير.

ثانياً: اجمالي المصروفات

قدرت المصروفات الإجمالية بمبلغ 46.073.000 د.ك ستة واربعين مليوناً وثلاثة وسبعين الف دينار فقط لا غير. موزعة حسب الابواب على النحو الآتي:

الباب الاول: المرتبات

قدرت مصروفات هذا الباب بمبلغ 32.293.000 دك اثنين وثلاثين مليوناً ومائتي وثلاثة وتسعين الف دينار فقط لا غير.

الباب الثاني: المصروفات العامة:

نص القانون بربط ميزانية الهيئة العامة للصناعة للسنة المالية 2016/2017

مادة رابعة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من اول ابريل 2016.

21,427,000 بمبلغ 2017/2016 د. ك (واحد وعشرين مليوناً واربعمئة وسبعة وعشرين الف دينار فقط لا غير) ويتم التصرف فيها وفقاً لما قرره المادة 38 من القانون رقم 56 لسنة 1996 في شأن اصدار قانون الصناعة وذلك حسبما هو وارد بالجدول حرف ج المرفق بهذا القانون.

للصناعة للسنة المالية 2017/2016 بمبلغ 46,073,000 د. ك (ستة واربعين مليوناً وثلاثة وسبعين الف دينار فقط لا غير) وذلك حسبما هو وارد بالجدول حرف ب المرفق بهذا القانون. مادة ثالثة: تقدر نتائج الاعمال بميزانية الهيئة العامة للصناعة للسنة المالية

مادة أولى: تقدر الإيرادات بميزانية الهيئة للصناعة للسنة المالية 2017/2016 بمبلغ 67,500,000 د. ك (سبعة وستين مليوناً وخمسمئة الف دينار فقط لا غير) وذلك حسبما هو وارد بالجدول حرف أ المرفق بهذا القانون. مادة ثانية: تقدر المصروفات بميزانية الهيئة العامة

الجهة الحكومية المناط بها توزيع القسائم الصناعية وهي لا تعرف اعدادها حتى الآن.

وما يثير الاستغراب فقدان قيمة التخطيط الصحيح ان الهيئة تسعى الى استكمال مشروعها للمسح الميداني للقطاع الصناعي والتعاقد مع مستشار عالمي بتكلفة مليون دينار لاعداد استراتيجية الكويت الصناعية لسنة 2035 رغم ان هذا الحصر هو احد اسس الانطلاقة الصناعية السليمة.

علما ان هناك أنشطة غير صناعية مسندة للهيئة وباتت تؤثر على الغرض من انشائها وعددها 5 أنشطة وفق رأي ديوان المحاسبة.

قرار اللجنة

بناء على الأسباب الآتية ذكرها: - عدم وفاء الحكومة بتعهداتها في دور الانعقاد السابق حيث انها تعهدت بتصويب مشاكل المناطق التجارية الحرة وحصر القسائم الصناعية وهما الملاحظتان الاساسيتان اللتان من اجلهما تم رفض ميزانية الهيئة من قبل اللجنة الا ان الحكومة لم تتخذ فيهما اجراءات جادة لتسويتها.

- لم يتسم مجلس ادارة الهيئة بالحيادية والاستقلالية الكافية نتيجة لتضارب المصالح الناتج من تمثيل القطاع الخاص في مجلس الادارة وما اثبتته ديوان المحاسبة من وجود تعديلات على املاك الدولة من قبل احد اعضاء مجلس ادارة الهيئة عن طريق احدى شركاته المدارة من قبله وتمت تسويتها مؤخراً الا انه لم يتم تحصيل قيم تلك التعديلات. - تراكم مديونيات 380 منتفعا من قسائم واراضي الهيئة لتصل مديونياتهم الى 10.284.118 ديناراً ولم تقم الهيئة بتحصيلها منذ سنوات ويعود بعضها لأكثر من 4 سنوات.

- عدم التعاون مع اللجنة فيما يخص الرد على استفساراتها المرسلة رغم ارسال كتب تذكيرية فيما يخص قضيتي:

أ - إيقاف اجراءات سحب عدد من القسائم الصناعية من قبل وزير التجارة والصناعة ودون الرجوع للهيئة في هذا الشأن رغم ان قرارات سحبها قد نشرت في الجريدة الرسمية واستيفائها جميع المراحل والاجراءات القطاونية في التظلم على تلك القرارات.

ب - بيان الاعمال والأنشطة غير الصناعية المسندة للهيئة والتي

بسبب عدم جدية تصويب ملاحظات ديوان المحاسبة

الميزانيات ترفض ميزانية معهد الأبحاث العلمية وتطلب تحويلها إلى ملحقة



جانب من اجتماع سابق للجنة الميزانيات

4 - عدم تجاوز المعهد للجهات الرقابية فيما يتعلق بالرقابة المسبقة على أعماله وضبط تعاقدات المعهد وخاصة الاستشارية منها مع ايجاد النظم الرقابية الكافية عليها وذلك بالتنسيق مع الجهات الرقابية في هذا الشأن.

5 - العمل بجدية على زيادة إيرادات المعهد لتناسب مع مصروفاته المتنامية سنويا وعدم التأخر في انجاز خدماته البحثية وتقديمها للغير في مواعيدها المقررة مع ضبط المصاريف التشغيلية للأبحاث والتنسيق والمتابعة المستمرة مع كافة الجهات الحكومية فيما يتعلق

باحتياجاتها البحثية خاصة وان اللجنة قد اوصت في جميع ميزانيات الجهات الحكومية للسنة المالية 2016/2017 بضرورة اعطائهم الأولوية لمعهد الكويت للأبحاث العلمية لاي أبحاث او استشارات او دراسات يرغبون في تنفيذها في المجالات الداخلة في اختصاصات المعهد تنفيذيا لقرار مجلس الوزراء وقواعد تنفيذ الميزانية والحرص على مساهمة المعهد في تنفيذ تلك الأبحاث بشكل حقيقي وليس عبر استنادها للمكاتب الاستشارية الأخرى وذلك لإبراز كفاءة العناصر الوطنية للمهد في المجال البحثي وسبق ان أوصت اللجنة بذلك.

6 - العمل على وضع استراتيجية واضحة للمعهد تمكنه من زيادة حصته السوقية من الأبحاث العلمية سواء من الجهات الحكومية او القطاع الخاص وتفعيل دور المعهد ليكون استشاريا للحكومة في مجال الأبحاث والدراسات والاستشارات والتنسيق مع هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات لانتقال عملية تنظيم المجال الاعلى للانترنت التي يقوم بها المعهد حاليا الى الهيئة كونها المنوطة حاليا بشكل قانوني بهذا الامر وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.

7 - يجب التنسيق وبوقت كاف مع مطبعة الحكومة بوزارة الاعلام عند رغبة المعهد في طباعة اي مطبوعات خاصة به وذلك لضبط وترشيده الإنفاق العام في هذا العام.

8 - العمل بجدية للإسراع بعملية التدقيق المالي والإداري المستقبل.

للرقابة المسبقة في أعماله التي اثبتت تقارير الجهات الرقابية انه يتجاوزها.

5 - قصور دور مجلس الامناء في حل الكثير من مشاكل المعهد المتعلقة بشؤون التوظيف ولوائح البعثات الدراسية ومزايا الموظفين اضافة الى ضرورة ايجاده سبلا لتفعيل ابحاث المعهد الناجحة على ارض الواقع خاصة فيما يتعلق بالامن الغذائي تحقيقا للمصلحة العامة ومنها على سبيل المثال التجارب الناجحة في عملية استزراع الاسماك.

التوصيات

1 - اتخاذ الخطوات العملية الجادة في تسوية الملاحظات المسجلة على المعهد في التقارير الرقابية خاصة ان مجلس الامة قد وافق في دور الانعقاد السابق على الميزانية بتعهد حكومي لتصويب الملاحظات إلا انه ما زال غير جاد في تسويتها للسنة الثانية على التوالي والتعاون مع الجهات الرقابية لتمكينها من القيام بدورها وفق احكام القانون وايجاد آليات أكثر تفاعلية وتواصلية معها بعيدا عن الطرق التقليدية لما له من اثر في تسوية الملاحظات او لا بأول وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.

2 - ضرورة قيام مجلس أمناء المعهد بدوره الأساسي والعمل على تسوية الملاحظات التي سجلها ديوان المحاسبة والمساهمة في تذليل المعوقات التي تواجه الإدارة والالتزام بعدد مرات الاجتماع المقررة قانونا مع مراعاة المواعيد الرسمية وفقا للتعاميم المالية في مجال اعتماد الميزانية والحساب الختامي وسبق ان اوصت اللجنة بذلك.

3 - التنسيق مع الجهات الرقابية لتصويب المآخذ في ادارة التدقيق الداخلي وتفعيلها تفصيلا كاملا لما له من اثر في الحد من الملاحظات الادارية والمالية والمحاسبية التي قد تقع بها الوحدات التنظيمية اثناء العمل المالي 2016/2017 لميزانية معهد الكويت للأبحاث العلمية بمبلغ 77.623.000 دك (سبعة وسبعين مليوناً وستمائة وثلاثة وعشرين ألف دينار فقط لا غير) وذلك حسب

مادة ثالثة: يقدر التمويل من ميزانية الوزارات والادارات

بميزانية معهد الكويت للأبحاث العلمية للسنة المالية 2016/2017 بمبلغ 84.290.000 دك (أربعة وثمانين مليوناً ومائتي وتسعين ألف دينار فقط لا غير) وذلك حسب ما هو وارد بالجدول رقم ب المرفق بهذا القانون.

مادة ثالثة: يقدر التمويل من ميزانية الوزارات والادارات

لم يدرج أي درجات وظيفية جديدة منذ أكثر من 4 سنوات.

3 - تكرار ظاهرة الاستعانة بأشخاص من دون موافقة ديوان الخدمة المدنية ويتم تعيينهم على بند الأبحاث والاستشارات بصورة لا يجيزها القانون رغم امتناع المراقب المالي عن التوقيع وتنبيهه للمعهد ولكنها تمر من الإدارة العليا ومنها على سبيل المثال صرف راتب شهري لموظفة مستعان بها براتب 1634 ديناراً شهرياً لمدة سنتين وسبق ان تكرر هذا الامر في الميزانية السابقة.

4 - لا تراعى الدقة لدى اعداد ميزانية المعهد وخاصة في الباب الرابع المتعلق بالإنشاءات حيث لم يستخدم من الاعتمادات المخصصة للمشاريع الا 30% فقط من اصل 28 مليون دينار.

وبين ديوان المحاسبة للجنة ان مراقبته المسبقة على مشروع محطة توليد الطاقة الكهربائية من مصادر متجددة قد وفر على خزينة الدولة ما يقارب 22 مليون دينار وهو ما شددت عليه اللجنة من اهمية خضوع المعهد

وتمول وزارة المالية العجز المالي في ميزانية المعهد لأن مصروفات المعهد أكثر من إيراداته التي يحققها.

وطالبت اللجنة في تقريرها بضرورة تعديل ميزانية المعهد من ميزانية مستقلة الى ميزانية ملحقة لعدم تطابق وصف الميزانية المستقلة عليه لأنه لا يباشر نشاطا اقتصاديا ولا يغلب عليه الاعتبارات التجارية.

كما ان استقلالية أي جهة مالية وإداريا تكفل من خلال قانون انشائها وليس عبر نوع الميزانية. علما ان هذا الوضع مستمر منذ 35 سنة حيث أنشئ المعهد في سنة 1981 ولم تبادر الحكومة الى تصحيحه رغم التوصيات المتكررة من قبل اللجنة في هذا الشأن.

كما بين التقرير ان المعهد مازال غير جاد في تسوية ملاحظاته رغم موافقة مجلس الامة في دور الانعقاد السابق على ميزانيته بتعهد حكومي لتصويبها والجدول أدناه يبين الموقف الحالي في تسوية الملاحظات.

كما سجل جهاز المراقبين الماليين 74 ملاحظة على تنفيذ ميزانية المعهد.

تجدد الإشارة الى ان الاستثمارات الممتنع عنها التوقيع او المتحفظ عليها والمعتمد صرفها بالمخالفة المرصودة من قبل المراقب المالي تعرض المسؤول المختص الذي اعتمد الصرف للمساءلة.

الملاحظة الأبرز في الجهة: تجاوز المعهد للجهات الرقابية فيما يتعلق بالرقابة المسبقة على أعماله وتمير صرفها رغم امتناع المراقبين الماليين عنها والتوسع بالامر المباشر في التعاقدات

بميزانية معهد الكويت للأبحاث العلمية للسنة المالية 2016/2017 بمبلغ 84.290.000 دك (أربعة وثمانين مليوناً ومائتي وتسعين ألف دينار فقط لا غير) وذلك حسب ما هو وارد بالجدول رقم ب المرفق بهذا القانون.

مادة ثالثة: يقدر التمويل من ميزانية الوزارات والادارات

بميزانية معهد الكويت للأبحاث العلمية للسنة المالية 2016/2017 بمبلغ 84.290.000 دك (سبعة وستين ألف دينار فقط لا غير) وذلك حسب ما هو وارد بالجدول حرف أ المرفق بهذا القانون.

رفضت لجنة الميزانيات والحساب الختامي بإجماع آراء أعضائها الحاضرين الموافقة على كل من الحساب الختامي لمعهد الكويت للأبحاث العلمية وميزانيته (بعد التعديل).

واستندت اللجنة في رفضها على الأسباب الآتية:

1 - عدم جدية المعهد للسنة الثانية على التوالي في تصويب ملاحظات ديوان المحاسبة المسجلة عليه رغم موافقة مجلس الامة في دور الانعقاد السابق على ميزانيته بتعهد حكومي لتصويب ما يعترها من ملاحظات وعدم خروج المعهد من دائرة روده السابقة على تلك الملاحظات.

2 - تجاوز المعهد للجهات الرقابية فيما يتعلق بالرقابة المسبقة على أعماله وتمير صرفها رغم امتناع المراقبين الماليين.

3 - تكرار ظاهرة الاستعانة بأشخاص من دون موافقة ديوان الخدمة المدنية ويتم تعيينهم على بند (الأبحاث والاستشارات) بصورة لا يجيزها القانون رغم امتناع المراقب المالي عن التوقيع وتنبيهه للمعهد ولكنها تمر من الإدارة العليا.

4 - تكرار ظاهرة عدم مراعاة المعهد للدقة عند إعداد تقديرات ميزانيته مما ينتج عنه فوائض مالية كبيرة نتيجة لعدم استغلالها فيما خطط له المعهد وفق جداولها الزمنية وخاصة فيما يتعلق بالإنشاءات.

5 - عدم بذل المعهد للجهود كافية لتتمة إيراداته بخلاف ما أوصت به اللجنة ومجلس الوزراء ودعمها له في هذا المجال وعدم قدرة المعهد على تحصيل ما يخطط له من إيرادات بحثية وتأخره في انجازها ورغم انخفاض إيراداته في الميزانية الجديدة إلا أن المصروفات التشغيلية ترتفع.

وذكر تقرير اللجنة ان اجمالي الإيرادات المقدر في ميزانية 2016/2017 يبلغ 6.7 ملايين دينار وهو نفس مستواه تقريبا العام الماضي وان المصروفات المقدره زادت 58.08 مليون دينار في الحساب الختامي للميزانية الماضية إلى 84.3 مليون دينار في الميزانية الجديدة ليصل المعهد عجزاً مقدراً بنحو 77.6 مليون دينار.

مادة ثالثة: يقدر التمويل من ميزانية الوزارات والادارات

بميزانية معهد الكويت للأبحاث العلمية للسنة المالية 2016/2017 بمبلغ 84.290.000 دك (أربعة وثمانين مليوناً ومائتي وتسعين ألف دينار فقط لا غير) وذلك حسب ما هو وارد بالجدول رقم ب المرفق بهذا القانون.

الإيرادات المقدرة 6.7 ملايين دينار عن مستواها نفسه العام الماضي

مصرفات «الأبحاث» قفزت من 58.08 مليون دينار إلى 84.3 مليون



لقطة من جلسة سابقة لمجلس الأمة

لجنة المنشور ص 11

سنة 1979 في شأن الخدمة المدنية. الملاحظات المستمرة لأكثر من سنة مالية ولم يتم المعهد بتلافيها:

- 1 - مخالفة قرار مجلس الوزراء رقم (20) بجلسته رقمي (86/28) و (86/53) بشأن الحدود القصوى لقيمة الهدايا خلال السنة المالية.
- 2 - تخصيص هواتف نقالة لبعض الموظفين بالمخالفة للمادة رقم (22) من المرسوم باللائحة الداخلية للمعهد ولتعميم وزارة المالية رقم (13) لسنة 1990 والبنود (2) من الفصل الرابع عشر من قواعد تنفيذ ميزانيات المؤسسات المستقلة.
- 3 - التأخر في إنجاز بعض المشاريع والخدمات البحثية وعدم تقديم تقاريرها النهائية وبلغت مدة التأخر في بعضها أكثر من سنتين.
- 4 - مخالفة المعهد لقرار مجلس الوزراء رقم (405/أولاً/2) ولتعميم وزارة المالية رقم (5) لسنة 2001 المتعلق بمعالجة مواطني الهدر.
- 5 - عدم تطبيق المعهد لكتاب مجلس الخدمة المدنية رقم (م خ م/438/19/2012) المؤرخ 2012/9/30 مما ترتب عليه وجود الملاحظات التالية:
- 6 - عدم صرف بدل نقدي عوضاً عن ميزة السكن لموظفي المعهد.
- 7 - عدم التزام المعهد بالفئات الواردة بكتاب ديوان الخدمة المدنية رقم (م خ م/438/2012).
- 8 - المأخذ التي شابت لأئحة البعثات والإجازات الدراسية والمنح والتدريب العملي والتطوير الموجه.
- 9 - صرف مكافآت أعمال ممتازة لبعض الموظفين المعيّنين على عقد استعانة بخبرات بالمخالفة للمادة رقم (9) من قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (5) لسنة 2007 مما ترتب عليه صرف مبالغ من دون وجه حق بلغ ما أمكن حصره منها ما جملته 14.933 دك.
- 8 - زيادة المخصصات المالية للمبعوثين في بعثات إدارية من دون اعتمادها من مجلس الخدمة المدنية وذلك بالمخالفة للبنود (5) من المادة رقم (9) من القانون رقم (15) لسنة 1979.
- 9 - عدم اعتماد لأئحة البعثات من مجلس الخدمة المدنية بالمخالفة للبنود (7) من المادة رقم (19) من القانون رقم (15) لسنة 1979 بشأن الخدمة المدنية.

تقنية تحليلية مياه البحر ولتوفير كافة الاحتياجات من المياه الغذائية بتكلفة إجمالية قدرها 5.748.971 دك وفيما يلي أهم الملاحظات:

- تمديد أعمال العقد لمدة تصل إلى 206 أيام من دون عرضه على ديوان المحاسبة.

- عدم تطبيق غرامات التأخير على المقاول بعد انتهاء فترة التمديد التعاقدية.

- عدم التزام المقاول بالبند 4 (أ) و (ب) من المادة رقم (29) من الشروط الخاصة.

- مشروع إنشاء وانجاز وصيانة المبنى الإداري والمالي في الشويخ (عقد رقم/117568):

قام المعهد بتاريخ 2011/7/3 بالتعاقد مع إحدى الشركات العقارية والمقاولات لإنشاء وانجاز وصيانة المبنى الإداري ولمدة لا تتعدى (810) أيام من تاريخ تسلم الموقع بتكلفة إجمالية قدرها 15.793.000 دك وفيما يلي أهم الملاحظات:

- انتهاء العقد الأول من دون اتخاذ أي إجراء يفيد استمرارية العقد وفقاً للنصوص التعاقدية.

- عدم تطبيق غرامات التأخير على المقاول خلال فترة التأخير.

- قيام المعهد بتمديد العقد لمدة تصل إلى 343 يوماً من دون عرضه على ديوان المحاسبة.

- عدم التزام المقاول بالبند 4 (أ) و (ب) من المادة رقم (29) من الشروط الخاصة.

- قيام المعهد بإدراج بند ضمن بنود العقود الإنشائية تلغي بعضها البعض.

الملاحظات التي شابت العقود الاستشارية:

- عدم وجود نظم إجراءات تخص عقود الخدمات الاستشارية.

- مخالفة المادة رقم (4) من الفصل التاسع - الأبحاث والاستشارات - من قواعد تنفيذ ميزانيات المؤسسات المستقلة.

- التوسع في الشراء بالامر المباشر.

- صرف بعض المبالغ من دون عرضها على مراقبي وزارة المالية. أهم الملاحظات التي أسفر عنها فحص ومراجعة ديوان المحاسبة لشؤون التوظيف بالمعهد للسنة المالية 2014/2015:

- عدم اعتماد القرار الإداري رقم (7/ت/2014) بالمخالفة للمادتين رقمي (5 و 38) من القانون رقم (15)

ووجود أجهزة متهاكة غير مستخدمة يتم الاحتفاظ بها كقطع غيار.

- بعض الأجهزة لا يتوافر عليها ملصق لرقم تصنيف المعهد.

- وجود أجهزة علمية غير مستخدمة في المخزن ومسجل أنه تم بيعها في نظام المعهد.

- عدم الاعتناء بنظافة المكان.

- وجود خلل في أداء إدارة المخازن التابعة للمعهد فيما يخص بتصنيف أجهزة المعهد الأمر الذي يعرضها للضياع والسرقة.

- القصور في الرقابة على أجهزة ونظم الأمن والسلامة حيث تبين وجود رائحة غاز منتشرة في المبنى داخل وخارج المختبرات بالرغم من وجود مجسات كشف تسرب الغازات.

- وجود أجهزة جديدة كبيرة الحجم مخزنة منذ عدة سنوات تخص مبنى المرحلة الثانية من المركز لم يتبين التصنيف الخاص بها وتكون كفالته انتهت من قبل الجهة الموردة أو المصنعة لها.

وأورد الديوان بياناً بذلك:

- عدم وجود جهة محددة لدى المعهد لتابعة الأجهزة العلمية والتأكد من تواجدها وصلاحياتها وإثباتها في سجلات المعهد.

- عدم التزام المعهد ببعض بنود عقود توريد وتركيب وتشغيل وكفالة الأجهزة العلمية.

الملاحظات التي شابت المشاريع الإنشائية:

أ - مشروع إنشاء وانجاز وصيانة مبنى أبحاث المياه في الشويخ عقد رقم (107818):

قام المعهد بالتعاقد مع إحدى شركات التجارة العامة والمقاولات وذلك بهدف إنشاء وانجاز وصيانة مبنى أبحاث المياه في منطقة الشويخ لتطوير نظم

ومنها على سبيل المثال التجارب الناجحة في عملية استزراع الأسماك مع تطوير منهجية الأبحاث العلمية التي يقدمها المعهد لتكون محاكية لخطة التنمية والعمل على استقصاء المشاكل والاختلالات التي تعاني منها الدولة لمعرفة الأولويات التي تحتاج للحل وتقديم الدراسات والأبحاث العلمية لحلها والمبادرة بتقديمها لمجلس الوزراء ومجلس الأمة تحقيقاً للمصلحة العامة وسبق أن أوصت اللجنة بذلك.

16 - استمرار تنسيق المعهد مع مجلس الوزراء للعمل على تفعيل بعض بنود المادة 9 من قانون إنشاء المعهد لزيادة إيراداته والمتمثلة بالإيرادات من ريع امتيازات واتفاقيات ورخص استخدام براءات الاختراعات والابتكارات العائدة للمعهد والعائدت من ناتج الاستثمار الصناعي للأبحاث العلمية والهبات والوصايا والمعونات والتبرعات وأي إيرادات أخرى يوافق على قبولها مجلس الامناء وسبق أن أوصت اللجنة بذلك.

17 - تنسيق المعهد مع وزارة المالية لإعادة النظر في نوع ميزانية المعهد الحالية لتحديد النوع الأنسب له والتقدم بها لمجلس الأمة لاتخاذ اللازم.

18 - إرفاق البيانات المالية المدققة ضمن الحساب الختامي المرسل إلى مجلس الأمة تنفيذاً للتعميم المالية للمنظمة لذلك.

19 - التنسيق مع ديوان الخدمة المدنية لوضع مراقب لشؤون التوظيف لدى المعهد لضبط شؤون التوظيف لديه وفقاً للقرارات المنظمة لذلك والعمل بجدية على تسوية جميع الملاحظات التي سجلتها التقارير الرقابية بهذا الشأن خاصة أن المعهد يعاني اختلالاً واضحاً في باب المرتبات.

20 - مبادرة الجهة في اقتراح أي تعديلات تشريعية تعرقل أعماله ورفعها للوزير المختص لتحقيق المصلحة العامة مع وجود متابعة إدارية لهذه الاقتراحات بشكل دوري.

ملاحظات ديوان المحاسبة

- بلغ النقص في الإيرادات الفعلية 2.439.257 دك وبنسبة 26.7% من الإيرادات التقديرية.

- بلغ الوفر في المصروفات

بتنفيذ المشاريع الإنشائية للمعهد وفقاً لجدولها الزمنية مع ضبط تكاليف الإنشاء خاصة أن بيانات الحساب الختامي للمعهد تفيد بتدني نسب الإنجاز في هذا الشأن.

9 - الأخذ بعين الاعتبار السيرة الذاتية للشركات المراد ترسية العقود عليها خاصة أن هناك شركات شاب تنفيذها لعقود حكومية سابقة أوجه قصور ومخالفات وعدم التزام بالشروط التعاقدية مما يتطلب استبعادها تلافياً لتكرار تلك المخالفات.

10 - إعداد المعهد لـ (قائمة سوداء) بالشركات والمقاولين الذين يثبت تعثرهم في إنجاز مشاريع المعهد وتزويد لجنة المناقصات المركزية بها كي لا تسند إليهم أعمال أخرى مستقبلية بالإضافة إلى اعتماد الآليات معينة تضمن حق المعهد في فسح عقوده مع من يثبت تعثره أثناء التنفيذ والرجوع عليه بكافة الإجراءات القانونية حفظاً لحق الجهة والمال العام.

11 - العمل على تعزيز كفاءة الانظمة المحاسبية لدى المعهد بالتعاون مع جهاز المراقبين الماليين ومعالجة أوجه القصور في نظم الرقابة الداخلية.

12 - العمل على شغل الوظائف الشاغرة لدى المعهد من خلال الاعلان في الجريدة الرسمية والصحف اليومية حفاظاً على مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة مع إعادة النظر في تغيير لوائح قبول المتقدمين للعمل لديه خاصة أن إدارة المعهد اقرت أن ضوابطها التوظيفية المتشددة ساهمت في تعقيد هذا الوضع وسبق أن أوصت اللجنة بذلك.

13 - العمل على تطوير نظام الترقيات خاصة ترقيات الأكاديميين بشكل واضح ودقيق وسبق أن أوصت اللجنة بذلك.

14 - العمل على إنشاء مركز لخدمة المجتمع لتقديم استشارات علمية للمواطنين بشكل لا يؤثر على سير العمل لدى المعهد وسبق أن أوصت اللجنة بذلك.

15 - مبادرة المعهد بالعمل على تقوية علاقاته مع الجهات الحكومية من خلال تقديمه لأبحاثه التي انتهى منها والعمل على بحث سبل تطبيقها على أرض الواقع خاصة فيما يتعلق بالأمن الغذائي

منها 9 للنائب د. محمد الحويلة

14 اقتراحا برغبة قدمها 5 نواب



فيصل الدويسان



خليل عبدالله



حمدان العازمي



أحمد القضيبي



د. محمد الحويلة

14 اقتراحا برغبة قدمها 5 نواب وادرجت على جدول أعمال جلسة يوم 13 يونيو الجاري وتضمنت تلك الرغبات اقتراحات تخص الشأن الصحي والتعليمي والبيئي والخدمي وغيرها وتنوعت فيما بين إنشاء مجمع

لوزارات ومخفر شرطة ومركز اطفاء وإنقاذ متكامل في مدينة صباح الاحمد السكنية وتكثيف دوريات الشرطة في مناطق محافظتي الاحمدي ومبارك الكبير لحفظ الأمن وتقديم التمويل المالي لكل من السفراء السابقين الراغبين بتدوين تاريخهم السياسي طوال فترة عملهم كسفراء ونقل المسلخ الموجود في منطقة الظهر الى خارج حدود المنطقة السكنية واستخدام الوسائل الحديثة في معالجة مخلفات الحيوانات واستغلال الثروة الزراعية والحيوانية والسلمية الاستغلال الأمثل وتخصيص ساحات وقاعات رياضية خلال شهر رمضان لأداء صلاة التراويح وغيرها وفيما يلي التفاصيل:

الاقتراحات برغبة المدرجة على جدول أعمال جلسة 13 يونيو

النائب	عدد الاقتراحات
د. محمد الحويلة	9
أحمد القضيبي	2
حمدان العازمي	1
د. خليل عبدالله	1
فيصل الدويسان	1
الإجمالي	14

اقتراح بقانون لطنا

تقدم النائب محمد طنا باقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام الأمر الأميري بالقانون رقم 61 لسنة 1976 باصدار قانون التأمينات الاجتماعية.

الكويتي وذلك من خلال: اشراك جمعية المهندسين الزراعيين الكويتية في مجالس ادارات الهيئات والمؤسسات المعنية بشؤون الزراعة والمزارعين والثروة الحيوانية والسلمية واعطاء الاولوية للمهندسين الزراعيين الكويتيين والباحثين المهتمين بالزراعة والثروة الحيوانية والسلمية في الحصول على القسائم الزراعية وتخصيص ميزانية اضافية للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السلمية لعمل المزيد من التجارب والأبحاث في محطات التجارب الزراعية والحيوانية والسلمية والاهتمام بمنطقتي العبدلي والوفرة وذلك باستكمال كل الخدمات الحيوية بهما ونقل مزارع الإيقار في مناطق الصليبية وكبد والجهراء القريبة من المناطق السكنية الى منطقة اخرى وتحديد منطقة المخالفة وخاصة في منطقة كبد والصليبية وتفعيل القوانين واللوائح والنظم والقرارات الخاصة بجواخير مشروع كبد لتربية الأغنام. قدم النائب فيصل الدويسان اقتراحا برغبة بتخصيص ساحات وقاعات رياضية خلال شهر رمضان لأداء صلاة التراويح تحت رعاية ومتابعة الجهات المعنية والسماح لأصحاب المبررات الخيرية بتجهيز هذه الأماكن بما يلزم لراحة المصلين.

ومراعاة تناسب تصميم طبقات الرصف والاحمال التي تتعرض لها شبكة الطرق في المحافظتين. قدم النائب أحمد القضيبي اقتراحين اثنين برغبة بأن تطرح الحكومة لشركات القطاع الخاص مناقصة عامة وذلك بنظام الـ (BOT) لإنشاء مدينة ترفيهية جديدة في جنوب البلاد وأن تقوم الشركة الفائزة بالمناقصة بإدارة هذه المدينة لسد حاجات الناس من الخدمات الترفيهية والترفيهية في المناطق الجنوبية من دولة الكويت أو أن تقوم الدولة بإنشاء هذه المدينة دون تأخير ومن ثم تطرحها للقطاع الخاص لتملكها وإدارتها على حسب نظام الـ (BOT) وفي شأن تقديم التمويل المالي لكل من السفراء السابقين الراغبين بتدوين تاريخهم السياسي طوال فترة عملهم كسفراء حتى يكون مرجعا لكل سفير قادم وعمل ارشيف سياسي خارجي لتوثيق دور السفراء خلال فترة حياتهم العملية وعمل نادي للدبلوماسيين المتقاعدين اسوة بنادي ضباط الجيش والداخلية تحت مسمى ناد الدبلوماسيين السابقين ويكون منبرا يستفاد منه ويستأنس برأيه فيما قد يستجد من أمور. قدم النائب حمدان العازمي اقتراحا برغبة بنقل المسلخ الموجود في منطقة الظهر الى خارج حدود المنطقة السكنية واستخدام الوسائل الحديثة في معالجة مخلفات الحيوانات. قدم النائب د. خليل عبدالله اقتراحا برغبة في شأن تذليل جميع العقبات في شأن استغلال الثروة الزراعية والحيوانية والسلمية الاستغلال الأمثل وتطبيقه على أرض الواقع لتصبح جزءا مهما من الاقتصاد

والعمل على ازلتها واعادة النظر في بنيتها التحتية وتشجير المناطق وتبليط الساحات الترابية والاهتمام بمنظرها الجمالي وزيادة الحدائق والمساحات الخضراء وعمل صيانة للحدائق القائمة وتشجير الدورات وزراعة اشجار النخيل بها وتكثيف دوريات الشرطة في مناطق المحافظتين لحفظ الأمن وفرض القانون وحماية الأهالي والقضاء على ظاهرة العمالة السائبة الهامشية التي انتشرت في جميع مناطق محافظتي الاحمدي ومبارك الكبير وتزايد تزايد لافتا للنظر وتكثيف الحملات التفتيشية من قبل بلدية الكويت لمحاربة ظاهرة البقالات والتي تعمل دون تراخيص صحية من البلدية ووضع حد للمعاناة التي يعيشها المواطنون في مناطق السكن الخاص وفي شأن اعادة صيانة ورصف الطرق الداخلية والرئيسية في المناطق التابعة لمحافظة الاحمدي ومبارك الكبير وفق معايير جودة عالمية عالية ووضع لوحات ارشادية واعادة النظر في وضع البنية التحتية بها واتخاذ الإجراءات اللازمة للبدء في صيانتها واستبدال بعض الاشارات التي تسبب ازدحاما مروريا بدورات وجسور معلقة وتوسعة عدد من الشوارع وتشكيل فريق لعمل مسح للطرق واخر لدراسة هندسة وانسيابية الطرق في محافظتي الاحمدي ومبارك الكبير لمسح شبكة الطرق وتحديد العيوب فيها ومن ثم وضع برامج الصيانة على اساس علمي ومنهجي ونموذجي وتفعيل الصيانة الاولى من خلال اصلاح الشوارع لاطالة عمر الطبقة السطحية

قدم النائب د. محمد الحويلة 9 اقتراحات برغبة في شأن انشاء مجمع للوزارات في مدينة صباح الاحمد السكنية يشمل جميع الوزارات الخدمية وفي شأن الاستعجال في افتتاح وتشغيل مخفر مدينة صباح الاحمد السكنية وتزويده بالقوة اللازمة لحفظ الأمن وفرض القانون وحماية السكان وفي شأن الاستعجال في اعتماد برنامج الماجستير للجامعة العربية المفتوحة من قبل الامانة العامة للجامعات الخاصة وفي شأن إقامة إطار شجري لتجميل الشوارع الرئيسية والداخلية لمدينة صباح الاحمد وإنشاء حدائق عامة فيها وتزويدها بالألعاب الاطفال الترفيهية وإنشاء ممشى رياضي بها مع توفير جميع المرافق والخدمات اللازمة لهذه الحدائق وفي شأن الاسراع بإنشاء مركز اطفاء وانقاذ متكامل في مدينة صباح الاحمد وفي شأن استعجال انشاء صالات افراح متعددة الاغراض في مدينة صباح الاحمد مع تجهيزها التجهيز المناسب لخدمة أهالي المدينة وفي شأن استكمال افتتاح مركز خدمة المواطن بمدينة صباح الاحمد لخدمة أهالي المدينة وتسهيل انجاز معاملاتهم وفي شأن تشكيل فريق عمل ميداني من مختلف الجهات المختصة يضم ممثلين عن كل من بلدية الكويت ووزارات الاشغال العامة والداخلية والشؤون الاجتماعية والعمل والهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السلمية لعمل مسح ميداني لرصد المخالفات وإزالة العوائق الموجودة في مناطق وشوارع محافظتي الاحمدي ومبارك الكبير وخاصة ركاب وأنقاض البنايات والقمامة

الكويت تدين بشدة حادث إطلاق النار بمدينة أورلاندو

البيغضة وتخليص العالم من شرورها. وشدد على موقف الكويت الثابت والمبدئي المناهض للإرهاب بكافة أشكاله وصوره وأيا كانت دوافعه. واختتم المصدر تصريحه بالاعراب عن خالص التعازي والمواساة الى الولايات المتحدة الأميركية الصديقة حكومة وشعبا وعن صادق الاماني للجرحى بالشفاء العاجل.

أعربت الكويت عن ادانتها واستنكارها الشديدتين للعمل الارهابي الذي وقع في مدينة اورلاندو بولاية فلوريدا الاميركية وراح ضحيته العشرات من القتلى والجرحى. وأوضح مصدر مسؤول في وزارة الخارجية ان هذه الاعمال الاجرامية تمثل اساءة بالغة للاسلام وخروجاً عن تعاليمه السمحاء ومواصلة للاعمال الارهابية التي تفرض على المجتمع الدولي مواصلة جهوده ومضاعفتها لواد هذه الظاهرة والتنمية.

قطع الكهرباء عن المنازل المخالفة خلال أيام



محمد بوشهري

أدوار أكد أنه بالفعل تم قطع التيار الكهربائي أمس الاول عن أحد المنازل المتجاوزة والمخالفة لشروط البناء.

أكدت وزارة الكهرباء والماء أن التيار الكهربائي سيتم قطعه خلال الأيام المقبلة عن عشرات المنازل المخالفة والمتجاوزة في البناء وذلك بالتعاون مع بلدية الكويت.

وقال وكيل الوزارة م. محمد بوشهري في تصريح صحفي عقب اجتماعه أمس الاول مع المدير العام لبلدية الكويت م. أحمد المنفوشي إنه تم تشكيل لجنة ثنائية من قبل الوزارة والبلدية للعمل على متابعة أي مخالفة للبناء أو عمليات توصيل الكهرباء. وإشارة إلى ما تم تداوله أخيراً في بعض وسائل التواصل الاجتماعي حول قطع الكهرباء عن منزل بخمسة

الأشغال: تطوير شارع الخليج عند دوار البدع

مترا مقابل النادي الدبلوماسي وديوانية الصيادين لتمديد كابلات الكهرباء والهاتف إضافة إلى أعمال أخرى من شأنها تطوير وتحديث البنية التحتية بالمنطقة.

من جانبه قال مهندس المشروع م. إسماعيل بهبهاني إن المشروع يتضمن استكمال إنشاء خط الصرف الصحي الذي يخدم المطاعم بشارع البلاجات وربطه بالخط القائم بمنطقة الرميثة بقطر 300 متر وبعمق متوسط 11.5 مترا بنظام الأنفاق مؤكداً أن للمشروع دوراً كبيراً في تخفيف الاختناق المروري على دوار البدع.

أكدت وزارة الأشغال العامة أن العمل جار بدأب وعلى قدم وساق في مشروع تطوير شارع الخليج العربي عند دوار البدع والرامي إلى تخفيف ومعالجة الاختناقات المرورية هناك.

وقال الوكيل المساعد لقطاع هندسة الطرق بالوزارة م. أحمد الحصان في تصريح صحفي إن ذلك يتم بتحسين مستوى الخدمة عن طريق إقامة جسر بطول 670 متراً تقريباً يربط شارع (التعاون) و(البلاجات) أعلى الدوار القائم بواقع حارتين في كل اتجاه بالإضافة إلى حارات الأمان في الجانبين.

وأوضح أن المشروع تبلغ كلفته 13.99 مليون دينار كويتي يتضمن إنشاء خدمات بطول 562

أنا ب عن ولي العهد في افتتاح المؤتمر العام الـ 25 للاتحاد الوطني لطلبة الكويت

الحمود: القيادة السياسية تولي قطاع الشباب كل الدعم والعناية



وزير الاعلام سلمان الحمود

دؤوبة وعمل وطني متواصل قامت به افرع الاتحاد داخل وخارج دولة الكويت قادها بكل اقتدار وكفاءة شباب الكويت الذين تراهن الدولة على دورهم في المشاركة بمسيرة البناء والتنمية.

من جانبه قال رئيس الهيئة التنفيذية في الاتحاد محمد العتيبي ان شباب الكويت هم الطموح والتحدي والفكرة والعمل والامل قائلاً انه منذ 50 عاما انطلقت الحركة الطلابية شامخة بروادها المؤسسين الاوائل وانطلقت معها سلسلة الانجازات والمكتسبات والمواقف الوطنية على الصعيدين الاقليمي والاسلامي.

المستقبل وهم ثروة الكويت الحقيقية والاستثمار الانجح والابقى لتقدم دولة الكويت الغالية.

واعتبر ان ما حققه الاتحاد من نجاح وتميز وانتشار واسع وتأثير قوي على الساحة الطلابية العالمية نتاج جهود

واشار الى مواكبة المؤتمر في دورته الحالية لليوبيل الذهبي لتأسيس الاتحاد الوطني لطلبة الكويت ومرور 50 عاماً على تأسيسه في 24 ديسمبر 1964 معتبراً ان ذلك يمثل تتويجا للجهود الكبيرة لطلبة الكويت في اماكن تواجدهم حول العالم ويعبر عن وحدة الصف الطلابي المستندة الى قيم ومبادئ الوحدة الوطنية الكويتية وهو ما نص عليه النظام الاساسي لتأسيس الاتحاد.

وشدد على ان القيادة السياسية تولي قطاع الشباب الكويتي جل الدعم والعناية والرعاية من اجل اعدادهم وتدريبهم على اكمل وجه وفي كافة مجالات الحياة وعلى مختلف الصعد معتبراً ان الطلبة هم قوة الحاضر وحملة مشاعر التقدم والبناء وقادة

قال وزير الاعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود ان القيادة السياسية وفي مقدمتها سمو امير البلاد وسمو ولي العهد وسمو رئيس مجلس الوزراء تولي قطاع الشباب جل الدعم والعناية من اجل اعدادهم وتدريبهم في كافة المجالات.

جاء ذلك خلال افتتاحه المؤتمر العام الـ 25 للاتحاد الوطني لطلبة الكويت نيابة عن راعي المؤتمر سمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد والذي يقام في فندق الجميرة خلال الفترة من 12 الى 14 الجاري.

واضاف الشيخ سلمان الحمود ان دعم ورعاية القيادة العليا لكل عمل وطني يرسخ ديموقراطية المنهج وقبول الرأي الآخر لما فيه مصلحة الكويت العليا.

كرم الطلبة المتفوقين وافتتح معرض الفرص الدراسية

العيسى: توفير كل السبل المعنوية والمادية لدفع عجلة التعليم وتطويره



العيسى يفتتح المعرض المصاحب

سنويا ويحرص على الوقوف باستمرار الى جانب الشباب ودعمه في مسيرته الدؤوبة نحو التفوق.

ودعا الصقر المكرمين الى مواصلة المثابرة بالعمل الجاد والابتكار والتميز في كل مجال يلتحقون به لتبقى الكويت

في النهوض بالعملية التعليمية متوجها بالشكر لبنك الكويت الوطني على دعمه اللامحدود للنهوض بهذا الحفل.

من جانبه قال الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني عصام الصقر ان البنك يفتخر برعاية هذه المناسبة المتميزة

أكد وزير التربية وزير التعليم العالي الدكتور بدر العيسى اهتمام الدولة بتوفير كل السبل المعنوية والمادية لدفع عجلة التعليم وتطويره بأحدث الخطط والبرامج وأولها الاهتمام بالطالب وقال العيسى خلال حفل تكريم طلبة الثانوية العامة وطلبة المعهد الديني والتربية الخاصة الفائزين والطلبة الحاصلين على مراكز متقدمة في عدد من المحافل العلمية والتربوية العربية والعالمية وذلك برعاية بنك الكويت الوطني ان ذلك يكون من خلال غرس القيم الفاضلة وتطوير المنهج الدراسي ليلام التطلعات العالمية في ظل التقدم التكنولوجي والطفرة الهائلة والسريعة في أنظمة التعليم والمعلومات.

وأشار الى ان الوزارة لا تنكر دور تعاون مؤسسات المجتمع

الحويلة يستقبل المهنيين بالشهر الكريم



وسط حشد غفير استقبل النائب د. محمد الحويلة في ديوانه بمنطقة الرقة أمس الأول المهنيين بحلول شهر رمضان المبارك وتبادل الحضور التهاني والأحاديث الودية بمناسبة شهر رمضان.

الحويلة يتوسط عددا من المهنيين



ويتقبل التهاني بالشهر الكريم

الحريجي يستقبل مهنتيه بشهر رمضان



استقبل النائب سعود الحريجي في ديوانه أمس الأول المهنيين بحلول شهر رمضان المبارك في الغبة الرمضانية التي حضرها العديد من المواطنين من اهالي الدائرة الرابعة وتبادل الحضور التهاني والأحاديث الودية بمناسبة شهر رمضان.

الحريجي متوسلا المهنيين بالشهر الكريم



جانبا من المهنيين في ديوان الحريجي

الزلزلة يفبق على شرف مهنتيه بشهر رمضان



أقام النائب د. يوسف الزلزلة غبقة رمضان في ديوانه أمس الأول استقبل خلالها المهنيين بحلول شهر رمضان المبارك بحضور العديد من المواطنين من اهالي الدائرة الأولى وحرص النائب علي الخميس على التواجد وسط المهنيين بالشهر الكريم.

الخميس مهنتا الزلزلة



النائب يوسف الزلزلة مستقبلا مهنتيه

لاري يتلقى التهاني بمناسبة الشهر الفضيل



تلقى النائب أحمد لاري التهاني بمناسبة حلول شهر رمضان الكريم وسط عدد من اهالي الدائرة الثانية الذين حرصوا على تقديم التهاني وتبادل الأحاديث الودية بمناسبة الشهر الفضيل.

النائب احمد لاري يتوسط مهنتيه



ويتقبل التهاني

مشاريع لتسييح محميات طبيعية وإعادة غطائها النباتي

كيلومترات منطقة محمية تصبح مساحة المحميات 10 في المئة من اجمالي المساحة الكلية للبلاد.

وأفاد بأن طرح مشروع التسوير سبقه طرح مشاريع لبناء القدرات ومنها انشاء وتشغيل مختبر للبذور بمنطقة العارضية يعد الأول من نوعه في المنطقة والمزرعة النموذجية بالوفرة على مساحة 200 ألف متر مربع وتحوي 50 ألف شتلة أمهات لإنتاج البذور.

وذكر أن مشاريع البيوت المحمية بمنطقة العارضية والعبدي تبلغ مساحتها الإجمالية 4800 متر مربع مناصفة بين المنطقتين إضافة إلى مساحة 4800 متر مربع بيوتاً محمية بمنطقة العبدي الزراعية.

أعلنت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية في الكويت طرحها مجموعة من المشاريع تتعلق بتسييح المحميات الطبيعية يعقبها إعادة الغطاء النباتي داخلها.

وقال نائب المدير العام لشؤون الثروة النباتية بالهيئة م. فيصل الصديقي لكونا إن هذه المشاريع تأتي في إطار إعادة تأهيل البيئة الكويتية وضمن مشاريع التعويضات البيئية للأمم المتحدة..

وأوضح أن تلك المشاريع تشمل أربع محميات هي الهوميلية وأم قدير والخويسات ووادي الباطن مضيفاً أن إجمالي محيط السياج للمحميات يبلغ حوالي 323 كيلومتراً في حين يصل إجمالي مساحة المحميات المذكورة قرابة 1000 كيلومتر مربع.

وبين أنه بقرار مجلس الوزراء اعتبار المنطقة منزوعة السلاح على الشريط الحدودي مع العراق بعرض خمسة

معهد دسمان: ارتفاع كبير للإصابة بالسكري لدى الأطفال في الكويت



د. قيس الدويري

61 مشروعا وافقت عليها لجنة المراجعة الأخلاقية في المعهد منها أربع دراسات تركز على التوعية القائمة على المعرفة التي تقوم أساسا بتقييم الجوانب والممارسات السلوكية المتعلقة بمرض السكري لدى الصغار والكبار.

من جهتها قالت الباحثة في علم الجينات والأمراض الوراثية في المعهد د. ميساء كامكار أنه خلال نهاية العام الحالي ستظهر نتائج نحو 13 بحثاً أنجزها المعهد طوال ست سنوات.

وأوضحت كامكار أن معهد دسمان يساعد المرضى المصابين بالسكر وعائلاتهم وهو لا يقدم العلاج بل يقوم بالدور التوعوي لمساعدة المرضى على التعايش

قال المدير العام لمعهد دسمان للسكري د. قيس الدويري إن معدل إصابة الأطفال بالسكري من النوع الأول ارتفع بشكل كبير في الكويت خلال السنوات الخمس الماضية حيث تضاعفت النسبة نحو 1.7 مرة.

وأوضح الدويري في تصريح لكونا أن النتائج الأولية لدراسة أجرتها شبكة الابتكار الصحية الإلكترونية الكويتية - الاسكتلندية التي تأسست عام 2011 وتنتشر حتى عام 2020 أظهرت أن معدل الإصابة بالنوع الأول من مرض السكري في الفئة العمرية (0 - 14 سنة) زاد بشكل كبير وبلغ (1.7 ضعف).

وعن مشاريع الأبحاث المنفذة حالياً في المعهد قال إنه يوجد

التعايش مع المرض والسيطرة عليه والابتعاد عن كل ما يؤثر على مستويات السكر في الدم كالعصبية والقلق. ومن ناحية أخرى أعلن مستشفى الأمراض الصدرية بدء وحدة الطب النووي بإجراء فحوص تروية عضلة القلب باستخدام مادة الروبيديوم المشع وتقنية التصوير البوزيتروني في خطوة تعد الأولى في البلاد. وقال رئيس وحدة الطب النووي بالمستشفى د. مسعود القراشي إن من فوائد الفحص تقييم تروية عضلة القلب وحالة شرايين القلب التاجية واختصار مدة الفحص إلى أقل من 45 دقيقة بدلاً من 5 ساعات على مدى يومين متتاليين.

مع المرض والحد من إصابة الإصحاء. وألمحت إلى أن التوعية تكون عن طريق أخذ الدواء والرياضة المناسبة للمرضى والنظام الغذائي المناسب وكيفية

كويتي يشارك ببطولة العالم لسباقات السرعة في السويد



المتسابق الكويتي خلال مشاركة سابقة

يشارك متسابق نادي باسل السالم الصباح لسباق السيارات والدراجات حسين الشمري في بطولة العالم لسباقات السرعة للسيارات التي ينظمها الاتحاد الدولي لسباقات السرعة (إف. أي.إيه) في 17 يونيو الجاري بالسويد.

واكد الشمري لكونا ان هناك فريقاً المانيا يرعاه للمشاركة في هذا النوع من البطولات في خطوة تعد الأولى في الوطن العربي مؤكدا جاهزيته للمشاركة في سبع جولات تقام في القارة الأوروبية.

ولفت إلى أن البطولة المقررة في السويد ستقام على حلبة (تيرب) في العاصمة السويدية ستوكهولم بمشاركة نخبة من أفضل المتسابقين في العالم يمثلون 20 دولة منها الكويت.

يذكر أن الجولة الأولى من بطولة العالم لسباقات السرعة للسيارات التي ينظمها الاتحاد الدولي لسباقات السرعة (إف. أي.إيه) أقيمت في بريطانيا وستستكمل الجولات في السويد ثم فنلندا ومالطا والمانيا

وذكر أن الوفد المشارك في البطولة يضم حسين الحساوي وعقيل خداده ومحمد الحساوي ويوسف الحساوي إضافة إلى طاقم فني أوروبي يقوم بتجهيز السيارة وصيانتها للانطلاقات والسباقات وفق أحدث الوسائل.

الأرصاد: طقس مغبر مع تزايد نشاط البوارج

توقع رئيس قسم التنبؤات الزراعية والهيدرولوجية في إدارة الأرصاد الجوية عبدالعزيز القراوي أن تكون درجات الحرارة العظمى المتوقعة اليوم الثلاثاء ستكون ما بين 43 و 45 درجة مئوية والرياح شمالية غربية معتدلة إلى نشطة سرعتها ما بين 20 و 50 كيلومتراً في الساعة مثيرة للغبار.

وأضاف أن الطقس سيكون معتدلاً ليلاً وتتراوح درجات الحرارة الصغرى ما بين 30 و 32 درجة مئوية والرياح شمالية غربية خفيفة إلى معتدلة السرعة تنشط على السواحل فتكون سرعتها ما بين 15 و 40 كيلومتراً في الساعة مبيناً أن البحر سيكون معتدلاً إلى عالي الموج طوال ساعات اليوم وارتفاع الموج ما بين ثلاث وست أقدام.

الوفيات

- ضاري عثمان عايد الجميلي، 15 عاماً، (شيع)، رجال: الصليبخات، ق3، ش12، ج6، م29، تلفون: 66236734، نساء: الصليبخات، ق2، ش1، م20، تلفون: 66868808
- سليمة عويد جميعة، ارملة: حسين علي زايد الدولية، 85 عاماً، (شيعة)، الرابية، ق3، ش32، م60، تلفون: 66299505
- عمار سعود عبدالله السميري، 39 عاماً، (شيع)، رجال: القادسية، ق9، ش96، م21، تلفون: 96600009 - 99996979، نساء: جنوب السرعة، السلام، ق5، ش514، م16، تلفون: 90044544

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حالة الطقس

حالة الطقس	28 - 44
أعلى مد	07.25 صباحا - 07.03 مساء
أدنى جزر	00.38 صباحا - 01.37 ظهرا

مواقيت الصلاة

الفجر	03:13
الشروق	04:49
الظهر	11:48
العصر	03:22
المغرب	06:48
العشاء	08:21

العنوان : مجلس الأمة - الكويت شارع الخليج العربي
ص.ب 716 . الصفاة 13008 البدالة 22455422
التحرير 22454630 - 22455790 داخلي 2444 . 2170 . 2409
فاكس 22455790
التوزيع : الناشر للطباعة والنشر والتوزيع

رئيس التحرير
علام علي الخنكري